مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٥ ص ص: ٩٣- ١٣٢ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-5.4

المانع الشرعي من القياس النحوي والصرفي

د.أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني
الأستاذ المساعد في جامعة الباحة – كلية العلوم والآداب بالمندق

مستخلص. يدرس هذا البحث "المانع الشرعي من القياس النحوي والصرفي" الذي يهدف إلى الوقوف على أثر المانع الشرعي في الأحكام النحوية والصرفية بعد استقصاء مواقف النحاة منه، معتمدًا في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي.

وخلص البحث إجمالا إلى أنّ أكثر النحاة لم يعللوا بالمانع الشرعي من القياس النحوي والصرفي، وأنّ أوّل من صرّح بالتعليل به هو أبو إسحاق الشاطبي وإنْ سُبق بإشارات وإيماءات عند أبي علي الفارسي وابن الحاجب.

وقد أثبت البحث أن المانع الشرعي ليس مؤثرًا على إطلاقه في التقعيد النحوي، وإنما في مسائل معدودة لا تؤثر في أصل القاعدة، وأنّ المسائل التي تجلى فيها أثر صحة التعليل بالمانع الشرعي في القياس النحوي والصرفي هي مسألة نداء الاسم الشريف (الله) و(الرحمن) بـ"أيها" و"هذا"، ومسألة العطف بالواو في (وأرجلكم).

الكلمات الافتتاحية: المانع – الشرعي – القياس– النحو – الصرف

المقدّمــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أما بعد:

فإنّ للغة العربية علاقة وطيدة بالعلم الشرعي، فهما صنوان لا يفترقان، ولا غناء بأحدهما عن الآخر؛ إذ فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام متوقف على فهم اللغة العربية؛ وذلك لأنّ القرآن الكريم نزل بلغة العرب قال تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُم تَعْقِلُونَ} [يوسف:٢]، ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم عربي قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ} [إبراهيم:٤]، ولسان قومه العربية. ولما كان العلم الشرعي وهو ذو المنزلة العظيمة بين العلوم –لقوله صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين"– لا يكمل إلا بفهم العربية، جعل أهل العلم إتقان العربية ولا سيما النحو والصرف منها شرطًا من شروط بلوغ رتبة الاجتهاد في العلم الشرعي [ينظر: فواتح الرحموت٢/

٣٦٣]، بل قصر أبو البركات الأنباري رتبة الاجتهاد على إتقان علم النحو على وجه الخصوص، وحكى الإجماع فيه. [ينظر :لمع الأدلة٩٥]

مشكلة البحث:

من المسلّم به عند جمهور النحاة أنّ النحو قياس متّبع، وأنّ القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، بيد أنّ هذا القياس قد يمنعه مانع فتُخالَف الأحكام النحوية والصرفية لأسباب وعلل لغوية كما هو معلوم في مواضعه. وتعليل مخالفة القياس بالمانع اللغوي ليس بغريب في دراسة العربية وهو مما يستأنس به، إلا أن الغريب في ذلك أن تُعلّل مخالفة القياس بمانع شرعي لا لغوي، ولغرابة هذا الأمر نبّه عليه الشاطبي فقال: "من غرائب أحكام العربية أن يمنع من القياس لمانع شرعي"[المقاصد الشافية ٤/٦٥].

من هنا نشأت فكرة هذا البحث: " المانع الشرعي من القياس النحوي والصرفي"

أسئلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما المراد بالمانع الشرعي ؟

٢. ما موقف النحاة من المانع الشرعي في الأحكام النحوية والصرفية ؟

٣. ما أثر المانع الشرعي في الأحكام النحوية والصرفية ؟

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث –فيما يعلم– على من أفرد هذا الموضوع بالدراسة المستقلة من حيث الفكرة والمضمون والمعالجة، وما وقف عليه الباحث من الدراسات السابقة لا يتقارب مع فكرة هذا البحث إلا أن بعضها قد يتقاطع في مواضع يسيرة مع بعض ما تناوله هذا البحث، وهذه الدراسات هي:

١. (أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني)، للباحث فهد بن سعيد آل مثيب القحطاني ، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة، السعودية ، ١٤٢٧هـ .

٢. (الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة)، للدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف ، دار التدمرية ، الرياض، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨.

٣. (أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي) للدكتور مصطفى أحمد عبد العليم، دار البصائر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م.

٤. "من دقائق العربية: (المنع من القياس لمانع شرعي)" للدكتور أحمد عيد عبد الفتاح حسن، وهي مقالة قصيرة منشورة على شبكة الألوكة ومنتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بتاريخ ١٤٣٨/٤/٢٦هـ. نقل فيها كلام الشاطبي دون دراسة وتحليل فضلا عن أنه لم يعرض لآراء العلماء في هذه المسألة ولم يستقصها..

٥. (من أثر العقائد في بناء القواعد) للدكتور إبراهيم الشمسان، وهي مقالة منشورة في صحيفة الجزيرة بتاريخ١٤٣٨/٩/١هـ. ذكر فيها بعض المسائل دون

دراسة و تحليل مع عدم استقصاء لآراء العلماء فضلا عن أنّه دعا الدراسين في نهاية مقالته إلى دراسة هذا الموضوع دراسة علمية موسعة..

أهمية البحث:

١. عدم الوقوف على من أفرد موضوع البحث بالدراسة العلمية الموسّعة.

٢. ارتباط البحث بالدراسات البينيّة والتكاملية مع التخصصات الأخرى

٤. انطلق هذا البحث من رغبة صادقة لدى الباحث وافقت دعوة من أ.د.إبراهيم الشمسان، ختم بها مقالته (من أثر العقائد في بناء القواعد) قائلا: "وأحسب أن هذا مما يجدر بأحد الدارسين أن ينهد إلى جمع ما تفرق منه ودرسه درسًا علميًّا موسعًا".

أهداف البحث:

١- تحديد المراد بالمانع الشرعي.

٢- استقصاء مواقف النحاة من المانع الشرعي في الأحكام النحوية والصرفية.

٣- الوقوف على أثر المانع الشرعي في الأحكام النحوية والصرفية.

مصطلحات البحث:

- **المانع الشرعي:** السبب المقتضي لعلة تنافي علة ما منع [ينظر:الموافقات:٤١١/١].

- **المبهم:** اللفظ الذي لا يدل مستقلا على معنى؛ ويفتقر إلى شيء يوضحه، ويزيل إبهامه[ينظر:المبهمات وخصائصها في النحو العربي:١٠].

- **المنادى المبهم:** أي واسم الإشارة [ينظر:المفصل:٦٣] .

- **صيغ التمريض:** ألفاظ وُضعت للدلالة على ضعف الحديث، كـ(رُوي عنه) أو (نُقل عنه) ونحوها[ينظر:المجموع شرح المهذب ٦٣/١]

- **الحديث المرسل:** ما أرسله الراوي وأطلقه دون أن يقيّده بالصحابي [ينظر:علوم الحديث ومصطلحه١٦٦]

- **الأجنبي المحض:** الذي ليس له علاقة دلالية بالكلام الذي ورد فيه[ينظر:الأجنبي في النحو العربي٥٩٣] .

- **الأجنبي غير المحض:** الذي له علاقة دلالية بالكلام الذي ورد فيه، ويؤدي إلى تمام المعنى، ويسمى أيضًا: **بالجملة المعترضة** [ينظر:الأجنبي في النحو العربي٦٠٨، والمسائل الحلبيات١٤٣، وشرح الكافية الشافية١١٤٨/٢] .

- **الحمل على الجوار:** أن يخالف الاسم التابع في حركته الإعرابية متبوعه الحقيقي، فيأخذ حركة الاسم الذي تبعه بالمجاورة. [ينظر:ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو٥] .

- **الخِلق الثابتة:** الأوصاف الملازمة لصاحبها فلا تتغير ولا تتبدل، لا تقبل الكثرة ولا الزيادة، كالعيوب الظاهرة وأعضاء الجسم [ينظر:البديع في علم العربية٥٠١/١]

- **الأوامر التعبدية:** التي أمرنا الله بها ورضيها لنفسه بأن نتقرب إليه بها، ويكون فعلها واجبًا إن

كانت أمرًا، ومحرّمًا إن كانت نهيًا [ينظر :منظومة أصول الفقه وقواعده (١٢١)].

- **الأوامر التأدبية:** التي تُعنى بالآداب ومكارم الأخلاق، فليس بينها وبين التقرب إلى الله عزّ وجل علاقة، ويكون فعلها استحبابًا وندبًا إن كانت أمرًا، ومكروهًا إن كانت نهيًا.[ينظر :منظومة أصول الفقه وقواعده (١٢١)]

حدود البحث :

- **حدود زمنية** : القرآن الكريم، والنحاة من سيبويه إلى العصر الحديث.

- **حدود موضوعية:** كتب النحو والتفسير.

منهج البحث:

اعتمد البحث في دراسته على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي الذي يهتم باستقراء الظاهرة – موضوع الدراسة– وصفها، ويحاول تفسيرها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج .

إجراءات البحث:

يقوم البحث على مقدمة ومبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: المانع الشرعي من القياس النحوي، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: نداء أسماء الله تعالى بـ"أيها" و"هذا".

المسألة الثانية: إضافة "لبيّ" إلى الاسم الظاهر .

المسألة الثالثة: نصب "كلّ" في قوله تعالى: {إنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدر}

المسألة الرابعة: تجرّد "حيثُ" عن الظرفية في قوله تعالى:{الله أعلم حيثُ يجعل رسالته}

المسألة الخامسة: العطف بالواو في "وأرجلكم" في قوله تعالى: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}

المبحث الثاني: المانع الشرعي من القياس الصرفي، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تثنية أسماء الله تعالى وجمعها.

المسألة الثانية: تصرّف الفعل "تبارك".

المسألة الثالثة: التعجب من صفات الله تعالى.

المسألة الرابعة: تصغير الأسماء المعظمة .

المبحث الأول: المانع الشرعي من القياس النحوي، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: نداء أسماء الله تعالى بـ"أيها" و"هذا".

لا يجوز نداء اسم (الله) بـ(يا أيها الله) أو (يا هذا الله) بخلاف نداء غيره بالإجماع[١]، فالوُصلة لا تُستعمل في نداء اسم (الله)، وهذا خصيصة من خصائص الاسم الشريف[٢]. وعللوا عدم جواز نداء اسم (الله) بـ(يا أيها الله) بمانع لغوي وهو كثرة الاستعمال والتعويض، فـ(أل) في اسم (الله) تعالى لازمة له ولا تفارقه، وقد كثر في كلامهم استعمال (أل) مع (الله)،

---

(١) ينظر: الإنصاف (٢٧٧/١).

(٢) ينظر: كشف المشكلات (٥/١)، والكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩٠/١)، والروض الأنف (٣٦٨/٢)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٣٤/١)

فصار كأنها من بنية الكلمة، ولأنّ أصل اسم (الله) إلـهٌ، فحُذفت همزة (إلـه) وعُوّض عنها (أل)، فقيل: (يا الله) [١]، وأضاف بعض الباحثين مانعًا لغويًا آخر وهو أنّ من خصائص لفظ الجلالة أنه يوصف ولا يوصف به، فلا يصح أن يكون صفة لـ(أي)[٢]، غير أنّ هذا المانع الذي ذكره ليس من خصائص الاسم الشريف بل هو عام في أصل الأعلام؛ كـ(زيد) و(عمرو)[٣].

وأضاف بعض أهل العلم مانعًا شرعيًا من أن يقال: (يا أيها الله) و(يا هذا الله) وهو:

١.تنزيه الخالق سبحانه عن توهم ما لا يليق بعظمته وكمال سلطانه؛ وذلك إمّا لأنّ الهاء للتنبيه والله سبحانه وتعالى ليس بغافل فينبّه. يقول الفيروز أبادي: "ويمتنع أن تقول: «يا أيّها الله»؛ لأنّ هذه الصيغة موضوعة للتنبيه والإشارة، والله سبحانه منزه عن ذلك"[٤]، ولا يختص هذا المنع بالاسم الشريف (الله) بل تلحق به أسماء الله كلها. يقول ابن المظفر الرازي: "حروف التنبيه كما لم تدخل على الله كذلك لا تدخل على الرحمن، فلا يقال: (يا أيها الرحمن). وإن لم يكن الألف واللام في الرحمن لازمتين؛ بل إنما لم يدخل التنبيه على أسماء الله سواء كان بالألف واللام، أو لم يكن؛ لأن التنبيه إنما يكون للغافل أو النائم، وتعالى الله عن ذلك"[٥]. ولعلّ الفيروز أبادي وابن المظفر الرازي استقيا امتناع مخاطبة الله عز وجل بـ(هاء) التنبيه من الوزير ابن هبيرة عند حديثه عن حذف (هاء) التنبيه من {أولاء} في مخاطبة موسى ربّه في قوله تعالى:{هُمْ أُولاءِ عَلَى أَثَرِي}[طه: ٨٤]. يقول ابن هبيرة: "و(الله) لا يجوز أن يخاطب بهذا، ولم أرَ أحدًا خاطب (الله) عز وجل بحرف التنبيه إلا الكفار، كما قال الله عز وجل:{ قالُوا رَبَّنَا هَؤُلاءِ شُرَكَاؤُنَا الذين كنا ندعو مِنْ دُونِكَ}[النحل ٨٦]،{رَبَّنَا هَؤُلاءِ أَضَلُّونَا}[الأعراف: ٣٨]، وما رأيتُ أحدًا من الأنبياء خاطب ربه بحرف التنبيه، والله أعلم. فأما قوله:{وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ}[الزخرف: ٨٨]، فإنه قد تقدم الخطاب بقوله: {يا ربّ}، فبقيتْ (ها) للتمكين، ولما خاطب الله عز وجل المنافقين، قال:{ها أنتم هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}[النساء: ١٠٩]، وكرّم المؤمنين بإسقاط (ها)، فقال:{ها أنتم أولاء تُحِبُّونَهُمْ}[آل عمران: ١١٩]، وكان التنبيه للمؤمنين أخف" [٦].

وإمّا لأنّ الإشارة إلى الخالق سبحانه لا تستقيم؛ لاستحالتها عليه في التحقيق؛ إذ تقتضي الجهة والتحيّز. يقول ابن الحاجب: "لم يستقم لهم في

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ١٩٥)، والمقتضب (٢٣٩/٤)، والإنصاف (٢٧٦/١)، والتبيين(٤٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٤٣/١).
(٢) ينظر: الاسم الكريم الأعظم الله جل جلاله: اشتقاقه وخصائصه النحوية والصرفية واللغوية (١١) .
(٣) ينظر: الكتاب (١٢/٢)، والمقتضب (٢٨٤/٤)، وشرح المفصل (٢٤٧/٢).
(٤) بصائر ذوي التمييز (٤٢٥/٥) .
(٥) مباحث التفسير لابن المظفَّر (٧٢) .
(٦) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/١٤٤).

المعنى أن يشيروا إلى ما يستحيل عليه الإشارة في التّحقيق" [١].

وإمّا لأنّ في استعمال تلك الأدوات إبهام لا يليق بمقامه سبحانه وتعالى. يقول ابن الحاجب: "لأنّهم كرهوا أن يأتوا باسم مبهم يطلقونه على الباري سبحانه وتعالى" [٢].

ويرى الباحث أنّ المانع الشرعي في التنزيه غير مستقيم؛ لما يلي:

أولًا: أنه ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية مخاطبة الله سبحانه وتعالى بـ(هاء) التنبيه مع اسم الإشارة من الأنبياء والمؤمنين والكافرين، كقوله: {قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ}[القصص:٦٣]،{وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ}[الزخرف:٨٨]، {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا}[البقرة:١٢٦]،{يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا}[النساء:٧٥]،{فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُجْرِمُونَ}[الدخان:٢٢]،{وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا}[الفرقان:٣٠] وجاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم:«اللهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ»[صحيح مسلم:١٣٨٣/٣]، ثم إنّه من باب التنزل مع اسشكالهم في (هاء) التنبيه ألّا تُجعل هذه الـ(هاء) للتنبيه في نداء الله سبحانه، وإنما تُجعل للدعاء تأدبًا مع الخالق سبحانه، كما جُعل الأمر في مخاطبة الله من باب التأدّب دعاء في نحو قوله تعالى:{وَقُل رَّبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ}[المؤمنون:١١٨]، والنهي دعاء في قوله{رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا}[البقرة:٢٨٦]، وهذا أولى من جعلها (هاء) التمكين؛ لعدم اطراد هذا المعنى فيما سبق من الآيات الكريمة، فضلًا عن أنه يجوز حذف (الهاء) من اسم الإشارة في النداء فيقال: (يا ذا الرجلُ) [٣]، وعليه لا مانع على استشكالهم أن يقال: (يا ذا اللهُ) في غير القرآن ! .

ثانيًا: أنّ (يا) النداء تفيد التنبيه[٤]، والنداء من أنواع جذب الانتباه، إلا أنّ نداء الله يختلف عن نداء غيره، فنداء الله دعاء له بالتوجه إليه وتخصيصه بالخطاب، وليس فيه التنبيه الملازم لنداء غيره من المخلوقين.

ثالثا: أنّ القول باستحالة الإشارة إلى الله بـ(هذا) هو قول للأشاعرة الذين يرون أن الله تعالى ليس في جهة فيشار اليه؛ لأنّ ذلك يقتضي عندهم التحيّز والتجسيم فينزهون الله عن ذلك، وأهل السنة والجماعة يرون أنّ الله في جهة العلو مستو على عرشه كما جاءت بذلك النصوص الشرعية[٥].

رابعًا: أنه قد ورد إطلاق لفظ (شيء) على (الله) وهو من الألفاظ الموهمة من باب الإخبار. قال تعالى:{قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي

(١) الإيضاح لابن الحاجب (٢٤١/١).
(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (٤٢٧/٢).
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٠/١).
(٤) ينظر: الكتاب (٢/ ٢١٢)، وجنى الداني (٣٥٤).
(٥) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٢٣٢).

وَبَيْنَكُمْ} [الأنعام:١٩]، وباب الإخبار عن الله باب واسع لا يُشترط فيه التوقيف الله، وإنما يُشترط فيه أن يكون حسنًا أو ليس بسيء[١].

٢. عدم ورود هذا الاستعمال في الشرع؛ فليس هناك نص شرعي من الكتاب والسنة يجيز أن يقال: (يا أيها الله) و(يا هذا الله)، فنداء الخالق دعاء والدعاء عبادة، والعبادة مبنية على التوقيف، فلا يُعبد الله إلا بما شرع. يقول ابن الحاجب: "إطلاق الأسماء يتوقف فيه على الإذن، ولم يجئ إذن في: «يا أيّها» و «يا هذا» حتى يقال: «يا أيّها الله» أو «يا هذا الله» "[٢]، ويقول أيضًا: "لو قيل: «يا أيّها الله» أو «يا هذا» لأطلق لفظ لم يؤذن شرعا فيه"[٣] .

ويرى الباحث أنّ المانع الشرعي في عدم وروردِ هذا الاستعمال «يا أيّها الله» و«يا هذا الله» بهذه الصيغة في الكتاب والسنة قد لا يستقيم؛ لأنّ الله أمرنا بدعائه، فقال:{ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً}[الأعراف: ٥٥]، و{قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ}[الإسراء: ١١٠]، فلم نُلزم باستعمال صيغة معينة عند دعائه، ولم نُنهَ صراحة عن مثل هذا الاستعمال «يا أيّها الله» و«يا هذا الله» فضلًا عن أنّ المنادى في الحقيقة (الله)، و«أيّها» و«هذا» صلة إليه .

ويظهر أنّ المانع الشرعي من استعمال «يا أيّها الله» و«يا هذا الله» إنما يكمن في تنزيه الخالق سبحانه عن توهم ما لا يليق بعظمته وكمال سلطانه ولكن من وجه آخر غير الوجه الذي ذُكر؛ إذ الإشكال ليس في (هاء) التنبيه، وإنما في إبهام (أيّ) و(هذا) الذي يفيد العموم، فيؤتى بوصف مذكور بعدها يزيل عنها الإبهام، ويكون فردًا معينًا من جنس أو وصف، فيراد منه تخصيصه من بين من يشتركون معه في الجنس أو الصفة[٤]، ولا توصف بالأعلام الخاصة، فلا يقال: (يا أيها زيد) أو (يا هذا زيد)، إلا إذا كان العلم فيه (أل) فيجوز أن يأتي وصفا لها؛ حملا على معنى الوصفية في أصله نحو: يا أيها الحارث، ويا أيها العباس، ويا أيها النضر، ويا أيها الصعق[٥]. وبما أنّ المبهم يوصف بفرد من جنس فإنه يشي بأن المنادى بعده واحد من متعدد، كنحو: (يا أيها النبي) تخصيص لنبي معهود من بين الأنبياء، و(يا أيها الرجل) تخصيص لرجل معهود من جنس الرجال، ومثل هذا مستحيل في علم الذات المقدسة، فـ(الله) جل وعز منزه عن ذلك، فلا يقال فيه: (يا أيها الله) أو (يا هذا الله)؛ لأنّه سبحانه واحد لا يشاركه أحدٌ في صفة الألوهية، وقد نبّه الثمانيني على هذا فقال: "لا يجوز أن يقال فيه: (يا أيها الله)؛ لأنّ (أيًّا) توصف بالجنس، و(الله) واحد ليس بجنس"[٦]، إلا أنّ هذا الأمر لا يطرد في أسماء الله

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٤٢/٦)، ومعجم المناهي اللفظية (٣١٦)،.
(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (٤٢٧/٢).
(٣) الإيضاح لابن الحاجب (٢٤١/١)

(٤) ينظر: شرح الكتاب (٩٠/٤)، والتعليقة (١٥٣/٣)
(٥) وذلك عند الفراء والجرمي سواء أكانت (أل) فيه للمح الصفة أو للغلبة. ينظر: البديع (٣٩٨/١)، والتذييل والتكميل (٢٨٥/١٣).
(٦) الفوائد والقواعد (٤٥٩) .

كلها خلافًا لابن المظفر الرازي[١]، بل هو خاص بالأسماء التي تفرد بها الخالق جل في علاه، فغلبتْ عليه، ولا تستعمل إلا في حقه كالاسم الشريف (الله) واسم (الرحمن)، فإنهما كما يرى القرافي اسمان خاصان بالخالق ولا تستعمل مع غيره بإجماع الأمة[٢]. وعلى ذلك لا يقال: (يا أيها الرحمن) ولا (يا هذا الرحمن)؛ لأن اسم (الرحمن) لا يطلق إلا على علم الذات المقدسة، فلا يشاركه فيه أحد، وما عدا ذلك من أسمائه سبحانه فلا يمنع القياس من ندائه بـ(أيها) و(هذا)،كأن يقال: (يا هذا الرحيم) و(يا أيها الرحيم) و(يا هذا العظيم)، و(يا أيها العظيم) ونحوه، كما جاء في الأثر: "يا عظيمًا يرجى لكل عظيم[٣]"، فـ(العظيم) لا يطلق على الله وحده بل يطلق على غيره أيضًا، ولو كان خاصًا بالذات المقدسة لما وُصف بـ(يرجّى لكل عظيم) والوصف يفيد التخصيص؛ ولأجل ذلك جاز أن يقال: (يا أيها العظيم)، و(يا هذا العظيم) في نداء (الله) جل وعز، لأنّ (العظيم) وصفٌ مخصصٌ لـ(عظيم) معهود من بين العظماء.

وبناء على ذلك فيترجّح لدى الباحث أثر المانع الشرعي على القياس النحوي في نداء الاسم الشريف (الله) واسم (الرحمن) بـ"يا أيها" وبـ"يا هذا" دون بقية أسماء الله الحسنى .

المسألة الثانية: إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر .

يرى ابن مالك أنّ إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر في البيت الذي رواه سيبويه[٤]:

دَعَوتُ لِما نابني مِسْورا فَلَبَّى فَلبَّي يَدَي مِسْوَرِ

تعد من الشاذ في الاستعمال دون القياس وهو ما اختص عنده بالشعر، أو من الشاذ في القياس دون الاستعمال وهو ما جاء في كلام نادر لم يكثر ولم يشتهر في الاستعمال، فلا يقاس عليه؛ وذلك لمانع لغوي وهو اطراد استعمال (لبّي) مضافًا إلى ضمير المخاطب[٥].

وأضاف الشاطبي مانعًا شرعيًّا من إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر عند ابن مالك؛ وهو ورود النهي عن هذا الاستعمال في الشرع، فيدخل ذلك في باب المناهي اللفظية؛ فقد رُوي في بعض الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسم أنه قال: "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك. فلا يقولن: لبيّ يديك. وليقل: أجابك الله بما تحب"[٦]. وعدّ الشاطبي هذا الأمر من غرائب أحكام العربية، ونظّر له بمسائل أخرى، يقول عن ابن مالك: "إنّ الناظم لم يعتبره حيث كان الحديث قد نهى عن استعماله، فصار القياس على

(١) ينظر: مباحث التفسير لابن المظفَّر (٧٢) .
(٢) ينظر: أنوار البروق (٦١/٣)، وينظر كذلك: الصحاح (٥/ ١٩٢٩)، والدر المصون (٣٤/١)، والبحر المحيط (٢٩/١).
(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣٩٣/٣)

(٤) ينظر البيت في: الكتاب(٣٥٢/١)، وشرح الكتاب (٢٤٠/٢)، وشرح أبيات الكتاب (٢٥١/١)، وشرح المفصل (٢٩٣/١).
(٥) ينظر: شرح التسهيل (١٤٧/١)، والمقاصد الشافية (٦٥/٤) .
(٦) ينظر: مراسيل أبي داود (٣٣٢) بلفظ "بين يديك" وهذا خطأ بيّن؛ إذ سياق الحديث يدل على النهي عن "لبيّ يديك" لا عن (بين يديك)، كما جاء في المقاصد الشافية (٦٣/٤)

ما سمع ممنوعا شرعا؛ ألا تراه قال: "لا يقولن لبيّ يديك"، فهذا معنى المنع من القياس على ما قيل منه، وهذا من غرائب أحكام العربية أن يمنع من القياس لمانع شرعي، ولكن له نظائر كالمنع من تثنية أسماء الله تعالى وجمعها وتصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضي تثنية الأسماء المعربات على الجملة"[١]، فتكون إضافة (لبّي) إلى الظاهر من المطرد في الاستعمال والقياس معًا؛ إذ لو لم يكن هذا الاستعمال معهودًا عند العرب لما نهى عنه صلى الله عليه وسلم، فعوّض منه كلاما حسنا، فضلا عن أنّ البيت الذي رواه سيبويه يُشعر بكثرة هذا في الاستعمال عندهم واختصاصه باليدين، فيكون مراد ابن مالك من الشاذ هنا هو المخالف للمشروع، وسمّاه شاذًا لمساواته للشاذ العربي الذي لا يقاس عليه[٢].

وعلى ذلك لا تخلو إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر عند ابن مالك –بناء على ما فهمه الشاطبي من كلامه– من ارتكاب إحدى مخالفتين:

١. مخالفة القياس النحوي، المؤدي إلى الشذوذ في القياس دون الاستعمال أو الشذووذ في الاستعمال دون القياس.

٢. مخالفة الشرع في استعمال تركيب منهي عنه، وإن كان مطردًا في الاستعمال وفي القياس النحوي.

(١) المقاصد الشافية (٦٥/٤)

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٦٤/٤)

ويرى الباحث أنّ المانع الشرعي من إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر بعيد؛ لما يلي:

أولا: أنّ الحديث الشريف ليس فيه دلالة صريحة على كون هذا الاستعمال عادة عند العرب، إذ يمكن أن تكون كلمة قيلت على غير عادة، فيكون من الشاذ في الاستعمال دون القياس[٣].

ثانيا: يحتمل أن تكون رواية الحديث بالمعنى، فضلًا عن أنّ الحديث قد ذكره الشاطبي بصيغة التمريض؛ وهو مع ذلك حديث مرسل.

ثالثًا: لو سُلّم بصحة لفظ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم واطّراد استعماله وقياسه عند العرب، فإنّ النهي فيه لا يبرح باب الكراهة عند جمهور أهل العلم؛ لأن الأوامر والنواهي الشرعية إمّا أن تكو تعبدية، وإمّا أن تكون تأدّبيّة[٤]، فضلًا عن أن سياق الحديث يدل على النهي عن إضافة (لبِّي) إلى غير (الله) فقط، وليس في النهي عن الإضافة إلى الاسم الظاهر مطلقًا؛ لما رواه ابن أبي شيبة بسنده عن أبي وائل، قال: "كان إذا دُعي قال: لَبَّيِ الله، ولا يقول: لبيك"[٥]، على أنّه ورد إضافة (لبّي) إلى غير لفظ (الله) في الأثر، فعن أبي عبد الرحمن الفهري أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: "لبيك وسعديك"[٦]،

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٦٤/٤)

(٤) ينظر: منظومة أصول الفقه وقواعده للشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٢١) .

(٥) ينظر: مصنف أبي شيبة "في باب الرجل يقول للرجل: لبيك" (٣٤١/٥) .

(٦) ينظر: سنن أبي داود في (باب الرجل ينادي الرجل فيقول: لبيك وسعديك) (٥١٨/٧) .

وعن أبي ذر قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يا أبا ذر" فقلتُ: لبيك وسعديك، يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا فداؤك[١]، وعن الأسود، قال: قال له علقمة: «يا أبا عمرو»، فقال: لبيك، فقال له علقمة: «لبيّ يديك»[٢]، بل إنّ النبي صلى الله عليه وسلم قالها لإحدى الصاحبيات، فعن محمد بن حاطب، قال: تناولتُ قدرا لنا فاحترقت يدي، فانطلقت بي أمي إلى رجل جالس في الجبانة، فقالت له: يا رسول الله، فقال: «لبيك وسعديك»[٣]، فلا محل للنهي عن استعمال (لبّيك) مع غير الله[٤]، وعليه يكون تحرير محل النزاع عند الشاطبي ليس في محله؛ لأنّ محل النزاع إنما هو في إضافة (لبّي) إلى غير لفظ (الله) وليس في إضافتها إلى الاسم الظاهر مطلقًا، ومن ثمّ لاحاجة للاستدلال بالحديث في هذه المسألة على أثر المانع الشرعي في بناء القواعد النحوية، والتنظير عليه بمسائل أخرى؛ فالمانع الشرعي في الحديث لا يمنع من القياس النحوي، بدليل أنّ النهي الوارد في الآثار ليس في إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر مطلقًا، وإنما في إضافتها إلى غير لفظ (الله) مع جواز إضافة ذلك شرعًا.

رابعًا: أنّ إطلاق الشاذ على المخالف للشرع ومساواته بالشاذ النحوي بحجة عدم القياس عليه غير صحيح؛ وذلك لاختلاف مفهومهما، فالشاذ النحوي ما خالف الاستعمال المطرد في كلام العرب، فجاء نادرًا أو لم يكثر كثرة توجب القياس عليه، والشاذ الشرعي حسب تفسير الشاطبي له ما جاء مطردًا في الاستعمال وفي القياس إلا أنّ مانعًا خارجيًّا منع من القياس عليه وهو نهيه صلى الله عليه وسلّم عنه[٥]، فهو مخالف في مفهومه لمصطلح الشاذ النحوي، بل يعد الشاذ الشرعي عند أهل الصناعة من المطرد في الاستعمال والقياس معًا، فكيف يساوى بينهما؟! ولكلّ فن مصطلحاته وطرائقه الخاصة به، فضلا عن أنّ نهيه صلى الله عليه وسلم لو كان للتحريم ومعتبرًا عند أهل العربية للزم منه أن يصير هذا الاستعمال غائرًا في كلام العرب ومتروكًا، مما يؤدي إلى توسيع دائرة الشذوذ ولحاق كل استعمال منهي عنه في الشرع بها، كقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسَتْ نَفْسِي"[٦]، وقوله صلى الله عليه وسلم:"لا تَقُولَنَّ زَرَعْتُ وَلَكِنْ قُلْ حَرَثْتُ"[٧]، مع أنّ النبي صلى الله عليه وسلم استعمل هاتين اللفظتين المنهي عنهما فقال: "يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم بالليل بحبل فيه ثلاث عقد، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة.. إلى أن قال:

(١) ينظر: سنن أبي داود في (باب الرجل يقول: جعلني الله فداك) (٥١٤/٧) .
(٢) ينظر: مصنف أبي شيبة "في باب الرجل يقول للرجل: لبيك" (٣٤١/٥) .
(٣) ينظر: مصنف أبي شيبة "ي المريض ما يرقى به وما يعوذ به؟"(٤٧/٥) .
(٤) ينظر: معجم المناهي اللفظية (٦٥٩) .

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٦٤/٤)
(٦) ينظر: الجمع بين الصحيحين (٩٧/٤) .
(٧) ينظر: صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (٤٦٤/١)

"وإن لم يفعل أصبح كسلًا خبيث النفس لم يصب خيرًا"[١]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا"[٢] بل إنّ الله تعالى نهى عن استعمال لفظة (راعنا) في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظرنَا}[البقرة: ١٠٤]"ومع هذا لم تكن هذه اللفظة مهجورة أو شاذة في الاستعمال عند العلماء.

خامسًا: لعل السبب الذي جعل الشاطبي فهم أنّ ابن مالك يرى بالمانع الشرعي في استعمال (لبّي) مضافًا إلى الاسم الظاهر هو الإجابة عن الإشكال بين كلام ابن مالك الذي يرى بشذوذ هذا الاستعمال مطلقًا وكلام سيبويه الذي يُشعر باطراد الاستعمال واختصاصه باليدين، فحَمل الشاطبي كلامَ ابن مالك على الشاذ المخالف للشرع وهو المطرد في الاستعمال ليوافق كلام سيبويه الذي يُشعر باطراد هذا الاستعمال.. [٣]، إلا أنّه بعيد؛ لما ثبت من عدم صحة المانع الشرعي في هذه المسألة فضلا عن أنّ كلام ابن مالك مقصودٌ به الشاذ النحوي لا الشرعي، يقول ابن مالك: "وفي قول الشاعر إضافة (لبَّيْ) إلى الظاهر[٤]، والمعروف إضافته إلى ضمير المخاطب، فشذّت إضافته إلى ظاهر كما شذّت إضافته إلى ضمير الغائب في قول الراجز:

إنَّك لو دَعوتني ودُوني

زوْراء ذات متْرع بَيُونِ

لقُلتُ: لبَّيه لمن يَدعوني"[٥].

والأصل حمل كلام ابن مالك على الشاذ في النحو وهو الظاهر والمتبادر إلى الذهن، ولو قصد ابن مالك بالشاذ المخالف للشرع لصرّح بذلك ولما عجز عن الاستشهاد عليه بالحديث الشريف وهو حامل لواء الاستشهاد المطلق بالحديث الشريف في العربية، غير أنّ الشاطبي ذكر جوابًا آخر عن الإشكال بين كلام ابن مالك وظاهر كلام سيبويه، فيكون مراد ابن مالك من الشاذ هو الشاذ في النحو، ويمكن أن يوجّه كلام سيبويه عليه، بأن يكون مراد سيبويه بأنه مما جاء في الشعر أو في نادر الكلام، لا أنه جائز في الكلام[٦]، إلا أنّ أبا حيان نازع ابن مالك في شذوذ هذا الاستعمال بناء على ما يُفهم من كلام سيبويه؛ إذ يُفهم منه اطراد إضافة (لبّي) إلى ما بعدها مطلقًا سواء أكان ما بعدها اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا مخاطبًا أو غائبًا، يقول سيبويه: "ولستَ تحتاج فى هذا الباب إلى أن تفرد، لأنّك إذا أظهرتَ الاسم تبين أنه ليس بمنزلة (عليك) و(إليك)؛ لأنك لا تقول: (لبى زيد) و(سعدى زيد)"[٧]، وبكلام سيبويه هذا رد أبو حيان على ابن مالك، فقال: "وفي كلام سيبويه هذا رد على المصنف، إذ زعم في الشرح أنّ

---

(١) ينظر: الجمع بين الصحيحين (١٧٠/٣)
(٢) ينظر: السابق (٤٤٠/٢)
(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٦٥/٤)
(٤) يقصد قول الشاعر: دَعَوتُ لِما نابني مِسْورا فَلَبَّى فَلبَّي يَدَي مِسْوَرِ.
ينظر: شرح التسهيل (١٤٧/١)
(٥) شرح التسهيل (١٤٧/١)
(٦) ينظر: المقاصد الشافية (٦٥/٤-٦٦)
(٧) الكتاب(٣٥١/١).

إضافة (لبّي) إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلي المضمر الغائب، نحو قوله:... لقُلتُ: لبَّيه لمن يَدعوني.

ألا ترى إلى سياقة سيبويه ذلك مساق المنقاس المطرد في قوله: (لأنك لا تقول: لبى زيدٍ وسعدى زيدٍ)" [١]؛ لذا عدّ أبو حيان دعوى الشذوذ باطلة فقال في (لبّي): "ويضاف إلى الظاهر تقول: (لبّي زيد) و(سعدي زيد)، وإلى ضمير الغائب قالوا: (لبيه)، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة"[٢].

وفَهْم أبي حيان لكلام سيبويه من وجة نظر الباحث هو الأقرب؛ لأنّ سيبويه ساق البيت (فلبي يدي مسور) لبيان حقيقة (لبيك) أنها اسم مثنى غير مفرد، خلافًا ليونس الذي زعم أنها اسم مفرد وأن ألفها قُلبت مع المضمرر ياء كقلب ألف (عليك)، فبيّن سيبويه أنّ ألف (لبيك) ليست كألف (عليك)؛ إذلم يُسمع عن العرب إفرادها، فلم تقل العرب: لبى زيدٍ، وسعدى زيدٍ، ولبى يدي مسور، وإنما سمع عنهم تثنيتها نحو قولهم: (فلبي يدي مسور) [٣]. فسيبويه ويونس لا نزاع بينهما في إضافة (لبّي) إلى ما بعدها مطلقًا سواء أكان ما بعدها اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا؛ وليس كما فهم ابن مالك من بيت الكتاب أنّ الإضافة إلى الاسم الظاهر شاذة.

وبناء على ذلك فلا يترجّح لدى الباحث أثر للمانع الشرعي على القياس النحوي في إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر. فالمانع الشرعي غير مستقيم فيها، بل إنّ المسألة ليست بشاذة في القياس النحوي أصلًا.

المسألة الثالثة: نصب "كلَّ" في قوله تعالى: ﴿إنّا كلَّ شيء خلقناه بقدر﴾[القمر: ٤٩]

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن الاسم المشتغل عنه في نحو قولهم: (إني زيدٌ لقيتُه) يجوز رفعه ونصبه غير أنّ البصريين يرون أنّ النصب مرجوحٌ لمانع لغوي وهو عدم وجود أداة يغلب ولايتها للفعل، فـ(إني زيدٌ لقيتُه) كقولهم: (زيدٌ لقيته)، فـ(إنّ) لا تختص بالدخول على الفعل بخلاف همزة الاستفهام في قولهم:(أزيدًا ضربته) فيغلب دخولها على الفعل، ولكن الكوفيين يرون أنّ النصب راجح؛ لأنّ (إنّ) أداة تغلب ولايتها للفعل، كغلبة همزة الاستفهام للأفعال في قولهم: (أزيدًا ضربته) [٤].

وعليه اختلف النحاة في نصب (كلَّ) في قوله تعالى: ﴿إنا كلَّ شيء خَلِقْنَاهُ بِقَدَر﴾ فالبصريون يرون أنّ الرفع أرجح من النصب؛ معللين ذلك بكثرة ورود هذا الاستعمال مرفوعًا في كلام العرب إلا أنّ القراءة لا تخالف؛ لأنّ القراءة سنة متبعة[٥]، والكوفيون يرون أنّ النصب راجح في الآية؛ معللين ذلك بأنّ أداة

---

[١] التذييل والتكميل(١٨٠/٧).
[٢] ارتشاف الضرب(١٣٦٤/٣).
[٣] ينظر: الكتاب(٣٥١/١-٣٥٢) .

[٤] ينظر: الكتاب(٨٢/١، ١٤٨)، ومعاني القرآن للأخفش (٤٨٩/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٠٢)، والمحتسب (٣٠٠/٢)، ومجالس العلماء للزجاجي (٢٢٤)، ومشكل إعراب القرآن (٧٠٢/٢)، وأمالي ابن الشجري (٩١/٢)، والمقاصد الشافية (١٠١/٣) .
[٥] ينظر: السابق

النصب (إنّ) يغلب ولايتها للفعل،كغلبة همزة الاستفهام للأفعال، كمثل (أزيدًا ضربته) وليس هو كمثل (زيدًا ضربته)[١] غير أنّ أكثر النحاة المتأخرين وافقوا الكوفيين في ترجيح النصب في الآية دون موافقتهم على تعليلهم السابق، بل استدلوا له بإجماع القراء السبعة على نصب (كلّ)[٢]، ووجّهوا إجماع القراء على قراءة النصب بالمانع الشرعي في رفع (كلّ) وهو عدم تنزيه الخالق عز وجل من أن يُتوهّم أنّ هناك أشياء موجودة خلقها سبحانه بقدر وأشياء أخرى موجودة لم يخلقها بقدر، وذلك إن أُعربت (خلقناه) صفة، و(بقدر) خبرًا لـ(كلٌّ)، فليس في الرفع دلالة لفظية على خلق الأشياء كلها، وإنما فيه دلالة على خلق بعضها، فالصفة تفيد التخصيص لا العموم؛ لذا جعلوا النصب في مثل هذا التركيب في العربية مرجّحًا بناء على المانع الشرعي في رفع (كل)، وإن كان قياس العربية يقتضي ترجيح الرفع في مثله.

وبهذا التوجيه في رفع (كلّ) استدل المعتزلة "القدرية" على نفى القدر عن أفعال العباد، فأفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله، فالعبد هو الذي يخلق أفعاله بنفسه، غير أنّه لو أُعربتْ (خلقناه) خبرًا لـ(كلٌّ) و(بقدر) معمولا للخبر، فلن يكون فيه دليل للمعتزلة، بل فيه دليل عليهم يدل على عموم خلق الله للأشياء كلها، فجميع الأشياء مخلوقة له خيرها وشرّها. وهذا مذهب أهل السنة والجماعة في أنّ للإنسان إرادة ومشيئة إلا أنها خاضعة لمشيئة الله، وأنّ له قدرة وفعل إلا أنهما مخلوقة لله تعالى [٣].

أمّا النصب في (كلَّ) فليس فيه احتمال للصفة الدالة على المعنى الموهم في حق الله، وإنما تدل قولا واحدًا على عموم خلق الله للأشياء كلها، ويكون إعراب (خلقناه) جملة مفسّرة للفعل المقدّر (خلقنا)، والفعل المقدّر خبر لـ(إنّا). فيكون نصب (كلّ) مرجّحًا على رفعها؛ فرارًا من أحد المعاني الموهمة في الرفع[٤] .

ولعل أوّل من أشار إلى المانع الشرعي في رفع (كلّ) هو الأصمعي، كما في قصة المازني معه عندما سأله الأصمعي عن الفرق في المعنى بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿إنا كلَّ شيء خَلِقْنَاهُ

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٠٢)، ومشكل إعراب القرآن (٧٠٢/٢)، وأمالي ابن الشجري (٩١/٢).

(٢) ينظر: شرح الكتاب(٧/٢)، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٩٢)، ونتائج الفكر (٤٣٥)، والتبيان (٢/ ١١٩٦)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٠٥)، وشرح الكافية له (٢/ ٤٦٩)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢٣١/١)، وشرح التسهيل (٢/ ١٤٢)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣٢٧)، والارتشاف (٤/ ٢١٦٩) والبحر المحيط (١٠/ ٤٨)، ومنهج السالك (٤٤٨/٢)، وأضح المسالك (١٤٨/٢)، ومغني اللبيب (٧٧٩)، وتمهيد القواعد (١٦٨٦/٤)، والتصريح (٤٥١/١)، والهمع (٥/ ١٥٦).

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٧٠٢/٢)، والبيان في إعراب غريب القرآن(٤٠٦/٢)، والتبيان (٢/ ١١٩٦)، وشرح التسهيل (١٤٢/٢)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣٢٧)، والارتشاف (٤/ ٢١٦٩)، ومنهج السالك (٤٤٨/٢)، والأثر العقدي (٥٨٥/٢)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١٣٠٨/٣).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢٠٢)، وشرح الكتاب (٧/٢)، ونتائج الفكر (٤٣٥)، والتبيان (٢/ ١١٩٦)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٠٥)، وشرح الكافية له (٢/ ٤٦٩)، وشرح التسهيل (٢/ ١٤٢)، والتذييل والتكميل (٦/ ٣٢٧)، والارتشاف (٤/ ٢١٦٩) والبحر المحيط (١٠/ ٤٨)، ومنهج السالك (٤٤٨/٢)، وأوضح المسالك (١٤٨/٢)، ومغني اللبيب (٧٧٩)، وتمهيد القواعد (١٦٨٦/٤)، والتصريح (٤٥١/١)، والهمع (٥/ ١٥٦)، والأثر العقدي (٥٨٥/٢).

بِقَدَر﴾، فتعامى عليه المازني ولم يجبه على حقيقة سؤاله؛ لأنه رُمي عنده بالقدر والميل إلى مذاهب أهل الاعتزال[١]، والأصمعي من أهل السنة [٢].

ويرى الباحث أنّ المانع الشرعي في رفع (كل) ليس له أثر في القياس النحوي؛ وذلك لما يلي:

أولا: لا يُعد إجماع القراء على نصب (كل) دليلًا مرجّحًا على النصب في مثل هذا التركيب في العربية؛ لأنه يؤول إلى مسألة الاستدلال بالقرآن الكريم، والقرآن الكريم هو أحد الأدلة السماعية في اللسان العربي، فلا يستأثر به وحده في بناء القواعد النحوية دون بقية الأدلة السماعية الأخرى؛ لذا لا بد في بناء القواعد النحوية من مراعاة اطراد الظاهرة اللغوية في اللسان العربي، وقد بيّن سيبويه أنّ الظاهرة المطردة في اللسان العربي في مثل هذا التركيب الذي جاء في الآية الكريمة هو رفع الاسم المشتغل عنه؛ لأنه لم يتقدمه أداة تغلب ولايتها للفعل، يقول سيبويه: "فإن قلتَ: (ما أنا زيدٌ لقيتُه) رفعتَ..، وكذلك: (إني زيدٌ لقيتُه) و(أنا عمرٌو ضربتُه) و(ليتني عبدُ الله مررتُ به) لأنه إنما هو اسم مبتدأ ثم ابتُدئ بعده، أو اسمٌ قد عَمِلَ فيه عامل ثم ابتُدئ بعده، والكلام في موضع خبره. فأما قوله عزّ وجلّ: ﴿إنا كلَّ شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَر﴾، فإنّما هو على قوله: زيدًا ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير.. إلاّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ"[٣] ثم قال: "والرفع أجود"[٤].

ثانيا: أنّ الترجيح بالإيهام ليس مطردًا في أكثر المواضع الموهمة، ولا دل على اعتباره دليل عربي، بل إنّ ظاهر كلام سيبويه السابق يدل على عدم رجحان النصب في الآية الكريمة؛ لذلك اعتذر عن ورود النصب فيها بأنها قراءة، والقراءة سنة[٥].

ثالثًا: لا يُستدل على بناء القواعد النحوية بالمعاني، فبناء القواعد يخضع للسماع المطرد في الكلام العربي.

وبناء على ذلك فلا يترجّح لدى الباحث أثر للمانع الشرعي على القياس النحوي في نصب (كلّ) في هذه المسألة.

المسألة الرابعة: تجرّد "حيثُ" عن الظرفية في قوله تعالى:{الله أعلم حيثُ يجعل رسالته}[الأنعام:١٢٤]

من المقرر في العربية أن الظروف على قسمين: متصرفة، وغير متصرفة. وغير المتصرفة نوعان:

أ. ما لا يفارق الظرفية أصلًا كـ: (قط) في استغراق الماضي، و(عوض) في استغراق المستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفي.

ب. ما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى حالة تشبهها وهي الجر بـ(من)؛ لأنها أم الباب، فإن جر شيء من غير الظروف بغير (من) كان متصرّفًا نحو قوله

([١]) ينظر: مجالس العلماء (٢٢٤) .
([٢]) ينظر: تاريخ بغداد (١٥٧/١٢)، وتهذيب الكمال (٣٨٢/١٨) .

([٣]) الكتاب(١٤٨/١).
([٤]) السابق(٨٢/١).
([٥]) ينظر: المقاصد الشافية (١٠٣/٣).

تعالى: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ} [المعارج: ٣٧] [١].

وتعد (حيثُ) عند النحويين من الظروف غير المتصرفة، الملازمة للظرفية، فلا تفارقها أو تخرج عنها[٢]؛ إذ إن هذا الحكم مطرد فيها، إلا أنّ أبا علي الفارسي ذهب إلى أنّ (حيثُ) قد تخرج عن الظرفية، فتعرب مفعولًا به، وذلك لمانع الشرعي في مفهوم الظرفية في قوله تعالى:{الله أعلم حيثُ يجعل رسالته} [الأنعام:١٢٤]؛ إذ يُفهم منها تقييد زيادة علم الله في مكان دون غيره، فيكون الظرف حاويا لعلمه، وعلمه سبحانه وتعالى مطلق غير متفاضل. يقول أبو علي: "المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله بأنّه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا.. وإذا لم يجز أن يكون (حيث) ظرفا لما ذكرناه، كان اسما، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع"[٣]، "ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصاب الظروف، لأن علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة، فإذا لم يستقم أن يحمل أفعل على زيادة علم في مكان، علمت أن انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل، الناصب مضمر دلّ عليه قوله: (أعلم)كما أن القوانس في قوله: وأضرب منا بالسيوف القوانسا

ينتصب على مضمر دلّ عليه أضرب، فكذلك (حيث) إذا انتصب انتصاب المفعول به"[٤]، "..كان نصبًا بشيء دلَّ عليه، يُعلِم أنه مفعولٌ به، والمعنى: الله يعلم مكان رسالاته وأهل رسالته"[٥].

وعليه فـ(حيث) إن اقترنت بصفة من صفات الله، على نحو ما جاء في الآية الكريمة، فإنها تكون خارجة عن الظرفية وتعرب مفعولا به بناء على المانع الشرعي في ظرفيتها، وإن كان قياس العربية يقتضي أن تكون ظرفًا.

ويرى الباحث أنّ المانع الشرعي في ظرفية (حيث) ليس له أثر في الحكم النحوي عليها؛ لما يلي:

أولا: لا يلزم من الظرفية في (حيث) تصوّر حقيقتها، فحقيقة الظرفية مستحيلة على الله كما أن حقيقة الحال مستحيلة عليه، فلا يقال: إن الله حال في الشيء[٦]؛ لذلك رأى أبو حيان أنّ ظرفية (حيث) في الآية الكريمة مجازية لا حقيقية على أن يضمن (أعلم) معنى (أنفذ) فيتعدى إلى الظرف، فلا يُقصد منه التفضيل، ويكون التقدير: الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي (٤٥/١)، والارتشاف (١٤٤٢/٣)، والمقاصد الشافية (٣٠٦/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح(٥٢٧/١).

(٢) ينظر: الكتاب (٣/)٢٨٥، والمقتضب (٤/ ٣٤٦)، ومجالس ثعلب(٢/ ٥٥٨)، والمقتضب (١/ ١٣٥)، والمقرب (١٦٠٧)، والتذييل والتكميل (٨/ ٥٥)، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب(١/ ٤٨٣)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥١١).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٢٥/١).

(٤) السابق (٢٤٤/٣).

(٥) كتاب الشعر (١٧٩).

(٦) ينظر: البصائر والذخائر (١٤٩/٣).

يجعل فيه رسالته[١].

ثانيا: قد يُتصوّر في (حيث) حقيقيتها الظرفية، فيكون علم الله في المكان إلا أنه لا يلزم منها تقييد علمه بالمكان؛ لدليل خارجي دل على علم الله المطلق في المكان وفي غيره، وهو قوله تعالى: {وهو بكل شيء عليم}[الحديد:٣]، فلا مقارنة بين ما جاء في الآية الكريمة ونحو (زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا) فعلم الله مطلق، وعلم غيره من المخلوقيين مقيّد.

ثالثًا: يُشعر تعليل الفارسي: "لأن علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة"[٢] على ما يعتقده المعتزلة وغيرهم في أنّ علم الله واحد قديم أزلي، لا يتجدد مطلقًا، لا قبل الحدث ولا بعده، وهذا خلاف ما عليه عامة السلف من أنّ علم الله أزلي ومتجدد، فالله سبحانه يعلم الأشياء قبل حدوثها، ويعلمها بعلم آخر بعد وجودها، فعلمه بالشيء بعد فعله قدر زائد عن العلم الأول[٣].

رابعًا: أنّ إخراج (حيث) من ربقة الظرفية إلى المفعولية يستلزم منه تقدير فعل لها، فـ(أفعل) التفضيل لا تعمل في المفعول به[٤]، والأصل في الكلام عدم التقدير، ويكون المعنى: الله يعلم مكان رسالاته وأهل رسالته.

خامسًا: وردت (حيث) ظرفية في القرآن الكريم في واحد وثلاثين موضعًا، ولم تخرج عن الظرفية إلا في هذه الآية بناء على قول أبي علي الفارسي[٥]، مع صحة حملها على الظرفية كما سبق.

وبناء على ذلك فلا يترجّح لدى الباحث أثر للمانع الشرعي على الحكم المطرد في ظرفية (حيث) في هذه المسألة.

المسألة الخامسة: العطف بالواو "وأرجلكم" في قوله تعالى: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة:٦]

تنقسم حروف العطف في العربية إلى قسمين:

أحدهما: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والحكم وهي: (الواو، ثم، الفاء، حتى، أم، أو)

والثاني: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظا دون الحكم، وهي: (بل، لا، لكن) [٦]. والأصل في العطف أن يحمل على الأقرب المجاور له، فالجار أولى بصقبه[٧]، غير أنّه قرئ في (وأرجلكم) بالنصب والجر في قوله تعالى:{فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

(١) ينظر: البحر المحيط (٦٣٨/٤) .
(٢) الحجة للقراء السبعة (٢٤٤/٣).
(٣) ينظر: الأثر العقدي (٦٣٧/٢-٦٣٨) .
(٤) ينظر: المسائل البصريات(١/ ٥٤٢)، وشرح المفصل (٦/ ١٠٧)، وشرح التسهيل(٣/ ٦٨)، وشرح الكافية (٣/ ٤٦٤)، ومغني اللبيب (١٧٧)، والهمع(٣/ ٩٤)، وتوضيح المقاصد(٢/ ٩٤٤).
(٥) ينظر: (حيث) في اللغة العربية (١٦، ٢٢) .
(٦) ينظر: الكتاب (١/ ٤٣٨)، والمقتضب(١٠/١)، والأصول (٢/ ٥٥)، والخصائص(٣/ ٣٢٠)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٢٠٧/٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٨١)، والمقاصد الشافية (٧٠/٥) .
(٧) ينظر: أسرار العربية (٦٦)، وشرح شذور الذهب (٤٣١).

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}[١] [المائدة:٦]، والحكم المطرد في العطف بالواو يقتضي أن تعطف (الأرجل) على (الرؤوس)، إلا أنّ هناك مانعًا شرعيًّا وهو مخالفة الحكم الثابت والمتواتر في السنة النبوية من غسل الأرجل لا مسحها عند الوضوء[٢]، فلا يُقبل التشريك بين الأرجل والرؤوس؛ لاختلاف حكمهما، فالمغسول لا يُعطف على الممسوح، وبناء على أثر المانع الشرعي في هذه المسألة اختُلف في هذا العطف على قولين:

القول الأول: أن تكون (الأرجل) معطوفة على (الرؤوس)، ولا يخلو هذا القول من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: التأويل، وذلك بتأويل (المسح) إما بمعنى:(الغسل)، كما ذكر أبو زيد أنّ المسح خفيف الغسل، ومنهم قولهم: تمسّحت للصلاة"[٣]، فيكون هذا من المسح العام الذي يأتي بمعنى الإسالة، ويندرج فيه الغسل، ويكون الغرض من تخصيص الرجلين بالمسح من بين سائر المغسولات الاقتصاد في صب الماء عليهما؛ لأنهما مظنة الإسراف، وإماطةً عن توهّم حقيقة المسح فيهما، فضلًا عن أنّ المسح لم يُضرب له غاية في الشريعة ولم يحدد[٤]، كما في قوله تعالى: {وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ} [المَائدة:٦]، فلو كان مسح الرجلين كمسح الرأس لم يجز تحديده إلى الكعبين، كما جاء التحديد في اليدين إلى المرافق[٥]، وإمّا تأويله بمعنى:(مسح الخفين)، ويكون إطلاق المسح على الرجلين من باب المجاز[٦].

ويكون إعراب (وأرجلكم) على هذا الوجه في حالة النصب معطوفًا على موضع (برؤوسكِم)، وفي حالة الجر معطوفًا على لفظه[٧]. وهذا الوجه فيه ما يشوبه من ضعف وهو:

١.أنّ مجيء المسح بمعنى (الغسل) مدفوع؛ لعدم اشتهاره في اللغة، وحمل القرآن الكريم على المشهور من اللغة أولى من حمله على الشاذ أو القليل. فضلا عن أنّه يلزم منه غسل الرأس، والرأس يمسح ولا يغسل، ثم إنّ العلة في غسل اليدين لم تكن بسبب التحديد وإنما للتصريح بغسلهما، بدليل أن الوجه غير محدد ومع هذا حكمه الغسل؛ لأنّه صرّح بذلك، فالتصريح بالغسل هو العلة لا التحديد [٨].

٢.أنّ إطلاق المسح في آية الوضوء على المسح بالخفين مخالف للظاهر، فظاهر الخطاب أنّ المراد حقيقة (الرجلين) ، والحمل على (الخفين) مخالف للظاهر، فضلا عن أنّ المسح على الخفين لا يكون

---

(١) قرأ بالنصب نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص. وقرأ بالجر ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو. ينظر: السبعة في القراءات (٢٤٢)، والنشر في القراءات العشر(٢/٢٨٧) .
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١/١٢٨) .
(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣/٢١٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٩٩).
(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣/٢١٥)، والكشاف (١/٦١١) .
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/١٥٤)، وتهذيب اللغة (٤/٢٠٤).
(٦) ينظر: شرح شذوذ الذهب (٤٣٠)، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/٤٩٦).
(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣/٢١٤)، وأسرار العربية (٦٦)، وشرح شذور الذهب (٤٣١).
(٨) ينظر: المحلى بالآثار (١/٣٣٠)

إلى الكعبين، وإنما بمسح ظاهر الخف على ظاهر القدم بالإجماع[١].

٣.أنّ فيه حملًا على الموضع، والحمل على الموضع ليس في الكثرة كالحمل على اللفظ[٢]، مع تخلف شرط جوازه في الآية؛ إذ يشترط في المعطوف عليه أن يشتمل على حرف جر زائد، لا يختل المعنى بحذفه، كقول الشاعر: مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

فلو حذف (الباء) من (الجبال) لم يختل المعنى، بخلاف آية الوضوء فإنّ حذف (الباء) من (رؤوسكم) يخل بالمعنى، ولكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها، والله أمر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو، وذلك بإيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة، فقال: {وامسحوا برؤوسكم}، و{فامسحوا بوجوهكم}، ولو قيل: (امسح رأسك ورجلك) لم يقتضِ ذلك إيصال الماء إلى العضو، فضلًا عن أنّ القراء المعروفين لم يقرأوا {وأيديكم} في آية التيمم بالنصب{فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ}[المائدة:٤٣]، كما قرءوا {وأرجلَكم} بالنصب في آية الوضوء {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}[المائدة:٦]، فلو كان المعطوف على المجرور معطوفا على الموضع، لقرئ (وأيديَكم) بالنصب، فالموضعان سواء، ولفظ الآيتين من جنس واحد[٣] .

(١) ينظر: إجماع الأئمة الأربعة (١٠٣/١) .
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٢١٦/٣).
(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٤٧٤/٢٠)، ومنهاج السنة (١٧٦/٤)، =

الوجه الثاني: التقدير، وذلك بتقدير إمّا فعل مع (وأرجلَكم) في حالة النصب، وبإمّا تقدير فعل وحرف جر مع (وأرجلِكم) في حالة الجر. ويكون هذا العطف من عطف الجمل على الجمل ، فيعطف (واغسلوا أرجلَكم) أو (اغسلوا بأرجلكم) على جملة (وامسحوا برؤوسكِم)، من باب قولهم: (أكَلْتُ خبزا ولبنًا) أي: وشربتُ لبنًا، و(عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردًا) أي:وسقيتها، و(تقلّدتُ بالسيف والرمحِ)، أي: حملتُ بالرمح، و(علفتها بالتبن والماءِ) أي: وسقيتها بالماء[٤]. وهذا الوجه فيه ما يشوبه من ضعف وهو:

١.أنّ حذف الفعل في نحو(عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً) أي: وسقيتها ماءً، قليل الاستعمال في العربية، بل لا يكاد يوجد في حال السعة والاختيار [٥].

٢.أن حذف الفعل وحرف الجر معًا، نحو(علفتها بالتبن والماءِ) أي: وسقيتها بالماء، يعد في غاية الضعف[٦].

الوجه الثالث: عدم التأويل والتقدير، فيكون إعراب (وأرجلكم) في حالة الجر معطوفًا على (رؤوسكِم) من باب الحمل على الجوار، كقول العرب: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فـ(خربٍ) جُرّ مجاورة للفظ

= ودقائق التفسير (٢٥/٢)، وتمهيد القواعد (٣٣٢٨/٧) .
(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش(٢٧٧/١)، ومعاني القرآن وإعرابه (١٥٢/٢)، وتهذيب اللغة (٢٠٤/٤)، وأمالي ابن الحاجب (٢٨٠/١)، والتبيان في إعراب القرآن (٤٢٤/١).
(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣١٢/١).
(٦) ينظر: البحر المحيط (١٩٢/٤)، وشرح الكافية للرضي (١٣٧/٤)، والدر المصون (٢١٦/٤)، وتمهيد القواعد (٣٣٢٨/٧) .

(ضبٍ)، وحقّه الرفع، إلا أنّه في الحقيقة صفة للمرفوع (جحرُ). و(وأرجلِكم) في الآية الكريمة مثله، فهي معطوفة في اللفظ على (رؤوسكم)، وفي الحقيقة معطوفة على (أيديكم)، والمعنى: امسحو رؤوسكم واغسلوا أرجلكم[١]، غير أنّ الحمل على الجوار وإن لم يكن فيه تقدير أو تأويل إلا أنّه في غاية الشذوذ في العربية، فلا يحمل عليه القرآن، فضلا عن أنه لم يرد مسموعًا عن العرب إلا في النعت[٢].

القول الثاني: أن تكون (الأرجل) معطوفة على (الأيدي).

ويكون إعراب (وأرجلكم) في حالة النصب معطوفًا على (وأيديكم)، والمعنى: فاغسلوا وُجُوهَكُم وَأيديَكم إلى المرافق وأرجُلَكم إلى الكعبين وامسحوا برؤُوسكم.وبهذا قرأ ابن مسعود وفسّرها علي رضي الله عنهما[٣]، والمعنى على التقديم والتأخير ،كما قال تعالى:{يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ}[آل عمران:٤٣]، أي: واركعي واسجدي؛ لأنّ الركوع قبل السجود[٤]. وهذا الوجه عند أبي البقاء جائز في العربية بلا خلاف، ويقويه ما ثبت في السنة من غسل الرجلين[٥].

وهذا الوجه فيه ما يشوبه من ضعف وهو:

١.الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية محضة –غير اعتراضية– لا تفيد تأكيدًا وإنما تفيد حكمًا جديدًا [٦].

٢.الاستدلال بالمحتمل، والمتحمل لا يحتج به، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فالأحاديث الواردة في السنة بغسل الرجلين ليست مقوية لهذا الوجه الإعرابي؛ لأنه يمكن أن تكون الأحاديث الواردة في السنة ناسخة لحكم (المسح) في الآية [٧].

ويرى الباحث أنّ المانع الشرعي الوارد والثابت بالتواتر في السنة الشريفة من غسل الأرجل أزال التشريك بين الأرجل والرؤوس في العطف؛ إذ المغسول لا يعطف على الممسوح، وقد أجمع المسلمون على وجوب غسل الرجلين ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد بخلافه[٨].

وعليه فإنّ أسلم التوجيهات الإعرابية في قراءة النصب هي عطف (الأرجل) على (الأيدي) وذلك؛ لأنّ عطف المفردات أولى من عطف الجمل، والأصل في الكلام عدم تقديره وتأويله، والحمل على الحقيقة أولى من المجاز، وبهذا يعطف المغسول على المغسول، ويصح التشريك بينهما لفظًا وحكمًا،

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٧٧/١)، ومجاز القرآن (١٥٥/١) .
(٢) ينظر: الكتاب (٤٣٦/١)، وإعراب القرآن (٢/ ٢٠٩)، ومعاني القرآن وإعرابه (١٥٣/٢)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١/ ١٤٣)، ومشكل إعراب القرآن(١/ ٢٢١)، والبحر المحيط(٤/ ١٩٢)، والدر المصون (٤/ ٢١٢) ، ومغني اللبيب (٨٩٥).
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٠٢/١)، وجامع البيان (١٩١/٨) .
(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٧٧/١)، ومعاني القرآن للفراء (٣٠٢/١)، ومعاني القرآن وإعرابه (١٥٢/٢).
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢٠٨/١) .

(٦) ينظر: المحلى لابن حزم (٣٠٠/١)، والبحر المحيط (١٩٢/٤)، والدر المصون (٢١٠/٤) .
(٧) ينظر: الدر المصون (٢١٠/٤).
(٨) ينظر: المجموع المهذب (٤١٧/١) .

ولا يؤدي العطف على (الأيدي) إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية محضة وهي جملة (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)، إذ هذه الجملة ليست بأجنبية محضة؛ لأن الوضوء عمل واحد، وإنما قُصد من إدراج الممسوح في أثناء المغسولات الترتيب الذكري[١]، ويدل على ذلك الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الوضوء.

ومن زعم أنّ هذه الأحاديث ناسخة لـ(مسح الأرجل) في الآية، فقد خالف المشهور من أقوال أهل العلم من أنّ الآية محكمة لا منسوخة، وأحاديث الوضوء مفسّرة ومبيّنة لها[٢]، فضلا عن أنّ الآية لو كانت منسوخة لما أشكل تخريجها على أهل العلم، ولقالوا إنّ العطف فيها من عطف الممسوح على الممسوح قبل النسخ، وهذا لم يقل به أحد.

وأما قراءة الجر فأسلم التوجيهات الإعرابية فيها هي عطف (الأرجل) على (الرؤوس) من باب العطف على الجوار، ويكون العطف في اللفظ على المجاور (الرؤوس)، وهو في الحقيقة معطوف على (الأيدي). والحمل على الجوار وإن كان في غاية الشذوذ لمخالفته المطرد من كلام العرب إلا أنّه أولى ما يمكن أن تُخرّج عليه هذه القراءة؛ وذلك لأنّ عطف المفردات أولى من عطف الجمل، والأصل في الكلام عدم تقديره وتأويله، والحمل على الحقيقة أولى من المجاز.

ولا التفات لمن منع الحمل على الجوار في عطف النسق بحجة أنّ العاطف يمنع من التجاور[٣]؛ لأنّ هذا يعد من خصائص الواو[٤]، فالواو أمّ حروف العطف وأصلها[٥]، وأمهات الأبواب يتوسع فيها ما لم يتوسع في غيرها[٦]، فضلا عن أنه لا فرق بين العطف والنعت في مطلق التبعية، فكما ثبت الجوار في النعت فقد ثبت بظاهر هذه الآية في العطف بتخريج أهل العلم عليه[٧].

وبناء على ذلك فيترجّح لدى الباحث أثر المانع الشرعي في الحكم المطرد على العطف بالواو في هذه المسألة.

المبحث الثاني: المانع الشرعي من القياس الصرفي، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تثنية أسماء الله وجمعها:

تعد التثنية والجمع من خصائص الأسماء المتمكنة[٨]، والقياس في العربية يقتضي تثنية كل الأسماء المتمكنة وجمعها ما لم يمنع من ذلك مانع لغوي، كعدم الاتفاق في اللفظ والمعنى، والتنكير، فلا يجوز تثنية الأعلام وجمعها وهي باقية على تعريفها

(١) ينظر: الكافية الشافية (١١٤٩/٢)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٢٨).
(٢) ينظر: دقائق التفسير (٢٦/٢).
(٣) ينظر: مغني اللبيب (٨٩٥).
(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ (٦٣٦).
(٥) ينظر: المقتضب (٤٦/٢)، وأسرار العربية (٢١٩).
(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٤٤٨).
(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش (٢٧٧/١)، ومجاز القرآن (١٥٥/١)، والتبيان في إعراب القرآن (٤٢٢/١)، وشرح عمدة الحافظ (٦٣٦)، وتمهيد القواعد (٣٣٢٤/٧).
(٨) ينظر: شرح التسهيل (١٩١/١)، والتذييل والتكميل (٢٨/٣)، والمقاصد الشافية (٤٣٧/١).

(علميتها)، بل يجب أن يُقدّر تنكيرها.

وقد اجتمعت هذه الموانع اللغوية في لفظ الجلالة (الله)؛ فليس فيه ما يوافقه في اللفظ والمعنى، ولا يمكن أن يزال عنه تعريفه فيُنكّر[١].

قال القرطبي عن هذا الاسم الشريف (الله): "هذا الاسم أكبر أسمائه سبحانه وأجمعها، حتى قال بعض العلماء: إنه اسم الله الأعظم ولم يتسمّ به غيره، لذلك لم يثن ولم يجمع، وهو أحد تأويلي قوله تعالى: {هل تعلم له سميا}، أي: من تسمّى باسمه الذي هو (الله)" [٢]، ويقول ابن مالك: "(الله) خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية والإسلام"[٣]، وقال الزركشي: "اسم (الله) سبحانه علم واجب لذاته الذي تفرد به تعالى، فلم يجعل لغيره شركة في لفظه كما لم يكن لأحد شركة في معناه"[٤]، وهذه الخصيصة من الخصائص اللغوية للفظ الجلالة[٥]، غير أنّ بقية أسماء الله الحسنى كما يرى الشاطبي يقتضي قياس العربية جمعها وتثنيتها، وذلك لسلامتها من تلك الموانع اللغوية ومع هذا لا يجوز تثنية أسماء الله ولا جمعها؛ لمانع شرعي فيها[٦].

ويظهر أنّ المانع الشرعي فيها هو عدم ورود تثنيتها وجمعها في الشرع؛ إذ أسماء الله تعالى توقيفية، فضلا عن أنه يلزم من تثنيتها وجمعها إيهام خلاف التوحيد، والله سبحانه عز وجل واحد لا شريك له، وما ورد منها بلفظ الجمع فليس بجمع في الحقيقة وإنما جيء به للتعظيم فيقتصر فيه على السماع. وفي كلام ابن مالك وأبي حيان ما يوحي إلى هذا المانع الشرعي، يقول ابن مالك: "ومن شروط هذا الجمع كون المسمى ممن يعقل أو شبيه به، فلا يقال في (لاحق) اسم فرس لاحقون، ولا في (سابق) صفة له سابقون، ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم، لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع، والعِلْم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل، وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع، كقول تعالى {وإنا على ذهاب به لقادرون}[المؤمنون:١٨]، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسمًا من أسمائه، إذ لا يُثنى عليه ولا يُخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع"[٧]، ويقول أيضًا:"من أسماء الله تعالى { ونحن الوارثون } [الحجر:٢٣]، و{ وإنا لموسعون} [الذاريات: ٤٧]، و{ فنعم الماهدون } [الذاريات:٤٨] ، فأما أسماء الله تعالى فمعنى

---

(١) ينظر: الكتاب (١٠٣/٢)، وشرح التسهيل (٧٠/١)، و وارتشاف الضرب (٥٥٢/٢)، والتذييل والتكميل (٢٢٧/١) و(١١١/٢)، وتمهيد القواعد (٣٠٥/١، ٣٣٣)، والهمع (١٥٦/١)، والتصريح بمضمون التوضيح (٦٥/١) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٠٢) .

(٣) شرح التسهيل (١/ ١٧٧) .

(٤) معنى لا إله إلا الله (١٠٥) .

(٥) ينظر: الخصائص اللغوية للفظ الجلالة (٨٢) .

(٦) ينظر: المقاصد الشافية (٦٥/٤)

(٧) شرح التسهيل (٧٨/١) .

الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلا، كما يتوقف عليه في غيره من الثناء والحمد، بل التوقف على السماع في هذا أحق.. ولا أعلم أحدًا يجيز للداعي أن يدعو الله بلفظ الجمع، لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد"[١]، ويقول أبو حيان: "{الْوَارِثُونَ} في الحقيقة ليس جمعًا فلا تقيس عليه أن تقول لله تعالى: (الرحيمون) ولا (الرحمنون) ولا (الحكيمون)؛ لأن إطلاق الأسماء عليه -تعالى- توقيفية، لا يقال منها إلا ما ذكره تعالى في كتابه، أو ذكره رسوله صلى الله عليه وسلم، مع كون هذا النوع من الجمع لا يكون لمفرد الذات"[٢].

وقد خالف السمينُ ابنَ مالك فأجاز جمع (رحيم) من أسماء الله لورود السماع فيه عن العرب في قول الشاعر: أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ، فضلا عن أنّه سبحانه قد أخبر عن نفسه بمثل هذه الصيغة للتعظيم في كذا موضع من القرآن كقوله: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذكر وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[الحجر:٩][٣]، غير أنّ ما ذهب إليه السمين ليس في محل النزاع؛ إذ محل النزاع في مسألة جمع أسماء الله وليس في مجيء الضمير للتعظيم مع الفعل، فيجوز أن يخاطب الله عز وجل بالتعظيم مع الفعل، كأن يقال: (ارزقوني يا رزاق) و(أكرموني يا كريم)، كما قال تعالى:{قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ}[المؤمنون:٩٩]، ولا يجوز أن يقال: (يا رازقون) ولا (يا كريمون) ولا (يا رحيمون).

ويرى الباحث أنّ امتناع تثنية أسماء الله تعالى وجمعها ليس لقيام المانع الشرعي فيها بل لتحقق المانع اللغوي فيها؛ لأنه ليس في أسماء الله ما يوافقه في اللفظ والمعنى وهذا ما أشار إليه أبو حيان بقوله السابق: "هذا النوع من الجمع لا يكون لمفرد الذات"[٤]، فهي لم تخرج عن المانع اللغوي أصلًا، خلافًا لما ذهب إليه لشاطبي من أنّ القياس يجيز تثنيتها وجمعها، بل إنها لا تثنّى ولا تُجمع ، وما ورد مجموعًا منها فإنما هو من باب الإخبار للتعظيم، وليس بجمع في الحقيقة. وباب الإخبار عن الخالق سبحانه وتعالى باب واسع لا يُشترط فيه السماع والتوقيف[٥].

وبناء على ذلك فلا يترجّح لدى الباحث أثر للمانع الشرعي في تثنية أسماء الله الحسنى وجمعها.

المسألة الثانية: تصرّف الفعل "تبارك":

تنقسم الأفعال في العربية باعتبار تصريفها من عدمه إلى قسمين: متصرفة كنحو (ضرب، يضرب، اضرب)، وغير متصرفة كنحو (ليس) و(عسى) و(نعم) و(بئس)[٦]؛ وذلك لمانع لغوي وهو مشابهتها للحرف في جموده[٧]. غير أنه قد يطرأ على بعض

---

(١) السابق (٨٠/١) .
(٢) التذييل والتكميل (٣١٨/١)، وينظر الهمع (١٧٠/١) .
(٣) ينظر: الدر المصون (٣٦٦/٨).

(٤) التذييل والتكميل (٣١٨/١)، وينظر الهمع (١٧٠/١) .
(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٤٢/٦)، ومعجم المناهي اللفظية (٣١٦).
(٦) ينظر: البديع في علم العربية (٤٣٢/١)، وتسهيل الفوائد (٢٤٦)، وارتشاف الضرب (٢٠٣٥/٤)، والتصريح (٦٤/٢) .
(٧) ينظر: شرح التسهيل (١٩١/١)، والتذييل والتكميل (٢٨/٣)،
=

الأفعال المتصرفة جمود مؤقت يزيل عنها حكم التصرّف الثابت فيها؛ لمانع لغوي وهو الدلالة على معنى خاص لها في التركيب، نحو (سُقِط في يده) بمعنى: الندم والتخلي عما كان يتعلق به، وأصل الفعل (سقط) بمعنى (وقع) فعل متصرف، إلا أنّه خرج عن هذا الأصل؛ باستعماله مجازا في الندم في هذا التركيب، فأشبه الحرف في اقتصاره على طريقة واحدة في عدم تصرّفه[١]، ومن ذلك أيضًا الفعل (تبارك)، وهو قابل للتصريف، نحو: تبارك يتبارك المتبارك، إلا أنّه لم يستعمل في حق الله إلا فعل ماضٍ غير متصرّف، فلم يأتِ منه مضارع، ولا اسم فاعل، ولا مصدر[٢]؛ وذلك لمانع لغوي وهو دلالته على معنى خاص لا يكون إلا لله عز وجل، وهو كثرة الخير واستدامته[٣].

وأضاف بعضهم مانعًا شرعيًا في عدم تصرّف الفعل (تبارك الله) وهو ما يلي:

١.تنزيه الخالق عز وجل عما يوهم نقصان عظمته وجلاله وعدم كماله؛ إذ إنّ مجيء المضارع منها يدل على الحدوث القابل للانقطاع والتجدد، والله سبحانه قد اتصف بـ(التبارك) في الأزل، فلم يزل سبحانه متصفًا به اتصافًا سرمديًا أبديًّا غير منقطع، يقول ابن عطية: "وعلة ذلك أنّ (تبارك) لمّا لم يوصف بها غير الله تعالى، لم تقتض مستقبلا؛ إذ (الله) قد تبارك في الأزل"[٤]، ويقول مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ: "فـ(تبارك الله) معناه: دام عظمته وجلاله دوامًا وثباتًا لا إبطال له، ولهذا لا يقال: يتبارك الله، مضارعًا؛ لأنّ انتقال الأزمنة على القديم محال"[٥]، وبمثل هذا التعليل علّل به إبراهيم الشمسان فقال: "الفعل (تبارك الله) فعل جامد؛ لأنّ الله قد تبارك في الأزل، فلذلك يلزم مثل هذا الفعل الزمن الماضي"[٦] إلا أنّ الشمسان جعل هذا التعليل مطردًا في كل فعل للخالق دلّ على صفة من صفاته الأزلية كـ(تقدس، تنزه، تعالى، تطهر، تعاظم)[٧].

وهذا المانع الشرعي من توهم نقصان عظمة الخالق في انتقاله بين الأزمنة غير مستقيم؛ إذ إنّ صفات الله الأزلية لا تنفك عنه وإن جاء منها فعل مضارع، كصفة (العلم، والحياة) فقد جاء منها فعل مضارع، نحو قوله تعالى:{وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ}[البقرة:١٤٣]، {هو الذي يحيي ويميت} [غافر:٦٨]، فصفات الله الأزلية لا تنفك عن الخالق عز وجل؛ لأنّه سبحانه لم يزل ولا يزال متصفًا بها سواء أجاءت صفاته بصيغة

=
والمقاصد الشافية (٣٥١/٢)، وشرح الكافية (٢١٣/٤، ٢٢٨).
(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢٠٣٨/٤)، والبحر المحيط (١٧٨/٥)، وتمهيد القواعد (٤٥٢٣/٩).
(٢) ينظر: بحر العلوم (٢/ ٥٢٨)، والمحرر الوجيز (٢/ ٤٠٩)، والبحر المحيط (٧٩/٨)، والمقاصد الشافية (٦/ ٢٣٢)
(٣) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة (١٠)، وجامع البيان (١٧/ ٣٩٤)، ومعاني القرآن وإعرابه (٥٧/٤)، وجمهرة اللغة (٣٢٥/١)، والجامع لأحكام القرآن (٢٢٣/٧) .

(٤) المحرر الوجيز (٢/ ٤٠٩).
(٥) المفاتيح في شرح المصابيح (٢٤٨/٦) .
(٦) دروس في علم الصرف (٣٤) .
(٧) ينظر: السابق

الماضي أم بصيغة المضارع.

وأمّا ما أضافه الشمسان من أفعال أخرى تدل على صفة من صفات الله الأزلية غير (تبارك)، كـ(تقدس، تنزه، تعالى، تطهر، تعاظم) ومعاملتها في الحكم معاملة الفعل (تبارك) في عدم اقتضائها للمستقبل ففيه نظر؛ وذلك لورود مجيء المضارع من (تعاظم) في قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا دَعَا أحَدُكم فَلا يَقُلْ : اللَّهمَّ اغْفِر لِي إنْ شِئْتَ، ولكن لِيعزِمْ، وليعَظِّم الرَّغبَةَ، فَإِنَّ اللهَ لا يَتَعَاظَمُهُ شَيءٌ أعطاه"[١]، وفي رواية: "فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَاظَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَعْطَاهُ"[٢]. وورد كذلك مجيء المضارع من (تقدّس)، وذلك في سياق حديث ابن قتيبة عن التوقيف في أسماء الله وصفاته إذ يقول عن صفة (المؤمن) لله عز وجل: "هذه الصفةُ –من صفات الله جل وعزّ– لا تتصَرَّف تصرُّف غيرِها؛ لا يقال: (أَمِنَ اللهُ)؛ كما يقال: (تقدَّس اللهُ). ولا يقال: (يُؤْمِنُ اللهُ)؛ كما يقال: (يتقدَّس اللهُ).. وإنما نَنْتَهي في صفاته إلى حيث انتَهَى؛ فإن كان قد جاء من هذا شيءٌ – عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله، أو عن الأئمة –: جاز أن يُطْلَقَ، كما أُطِلق غيرُه"[٣].

وأجاز السمرقندي مجيء المضارع من (تعالى) فقال: "[تبارك] تفاعل من البركة، وهذه لفظة مخصوصة، ولا يقال: (يتبارك)، كما يقال: (يتعالى)"[٤]. ولعل مضارع (تعالى) قد سُمع عن العرب؛ لأنّ الفراء نص على عدم سماع مصدره فقط[٥]، ولا يلزم من عدم سماع مصدره عدم سماع مضارعه. وأما الفعلان (تنزّه، تطهّر) فليسا من صفات الله الأزلية التي يُتعبّد بها، ولعله التبس على الشمسان في عدّهما من صفات الله الأزلية؛ لاقترانهما بصفات الله الثابتة عنه عند تفسير معنى (تبارك الله) عند ابن منظور، فقد جاء في لسان العرب: "تبارك الله: تقدّس وتنزه وتعالى وتعاظم، لا تكون هذه الصفة لغيره، أي: تطهّر. والقدس: الطهر"[٦].

٢.عدم ورود هذا الاستعمال في الشرع؛ لأنّه ليس هناك نص شرعي في الكتاب والسنة يجيز أن يقال: (يتبارك الله) و(المتبارِك الله)؛ إذ إنّ أسماء الله وصفاته توقيفية، فلا يُعبد الله إلا بما شرع. يقول ابن قتيبة: "و(تبارَكَ الله) هو تفاعُلُ من (البركة)، و(الله مُتعالٍ). ولا يقال: (مُتبارِكٌ)،لم نسمعه. وإنما نَنْتَهي في صفاته إلى حيث انتَهَى؛ فإن كان قد جاء من هذا شيءٌ – عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله، أو عن الأئمة –: جاز أن يُطْلَقَ، كما أُطِلق غيرُه"[٧]، ويقول الزجاجي: "ولم يستعمل اسم الفاعل من (تبارك الله)، فلم يقل: (هو متبارِك) لم يسمع ذلك، وإنما

(١) صحيح الإمام مسلم (٢٠٦٣/٤) .
(٢) مسند الإمام أحمد (٦/١٦) .
(٣) غريب القرآن لابن قتيبة (١٠) .

(٤) بحر العلوم (٢/ ٥٢٨)
(٥) ينظر: اشتقاق أسماء الله (٢٢٣) .
(٦)لسان العرب (١٠/ ٣٩٦).
(٧) غريب القرآن لابن قتيبة (١٠) .

ينتهي في صفاته إلى حيث أطلقته الأمة أو جاء في التنزيل فإن جاء مثل هذا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأطلقته الأمة كان سائغًا في العربية"[١]، ويقول السمرقندي: "ولا يقال: (يتبارك)، كما يقال: (يتعالى). ولا يقال: (متبارِك)، كما يقال: (متعالٍ)"[٢]، ويقول الثعلبي: "ولا يقال لله: (متبارِك) أو (مبارِك)؛ لأنّه ينتهى في صفاته وأسمائه الى حيث ورد التوقيف"[٣].

وهذا المانع الشرعي من عدم استعمال الفعل (تبارك) متصرّفًا في الشرع معتبر إن قُصد به التُعبّد، فلا يُدَعى الخالق سبحانه وتعالى إلا بأسمائه الحسنى والصفاته الواردة في الشرع، فلا يقال: يا متبارك بارك لنا أو يا من يتبارك فيمن شاء من خلقه بارك لنا ونحو ذلك، إلا أنّ قُصد الإخبار عن الله بذلك، فلا يُمنع عليه مجيء اسم الفاعل والفعل المضارع من (تبارك الله)، كأن يقال: يتبارك سبحانه فيمن شاء من عباده، فهو المتبارِك؛ لأنّ باب الإخبار عن الله كما سبق باب واسع لا يُشترط فيه التوقيف، وإنما يُشترط في المخبَر عنه أن يكون حسنًا أو ليس بسيء[٤]، والإخبار عن الله بـ(تبارك) و(المتبارك) إخبار بالحسن، بخلاف الإخبار بـ(يؤمن) و(آمن) فإنه يفيد غالبًا معنى سيئًا ينزه الله عنه وهو الإيمان بعد الكفر، تعالى الله عن ذلك.

ويظهر لدى الباحث أنّ المانع من عدم تصرّف الفعل (تبارك) هو عدم سماع تصرّفه عن العرب، وقد نبّه على مسألة السماع في المسألة ابن خالويه وابن عطية والشاطبي[٥] .

وبناء على ذلك فلا يترجّح لدى الباحث أثر للمانع الشرعي في عدم تصرّف الفعل (تبارك)؛ وإنما الأثر راجع إلى عدم سماع تصرّفه عن العرب، على أنّ ابن قتيبة روى مجيء اسم الفاعل منه في قول أحدهم:

إلى الجذعِ جذعِ النخلةِ المتبارِكِ[٦]. فمجيء اسم الفاعل من (تبارك) يجعله ناقص التصرف لا جامدًا، فضلا عن أن مجيء اسم الفاعل من (تبارك) مؤذن بجواز مجيء المضارع منه.

المسألة الثالثة: التعجب من صفات الله تعالى:

للتعجب في العربية أساليب سماعية لا حصر لها كـ(سبحان الله!) (لله دره فارسًا)، وأساليب قياسية وهي المبوّب لها في النحو بـ(ما أفعلَه) و(أفعلْ به). ولصياغة التعجب على هاتين الصيغتين شروط وهي أن يكون لهما فعل ثلاثي، وتام، ومتصرف، ومبني للمعلوم، ومثبت، ومعناه قابل للمفاضلة، وألا يكون الوصف منه على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، كقولهم: (ما أحسنه) و(أحسن به) و(ما أقبحه)

---

(١) اشتقاق أسماء الله (٢٢٣) .
(٢) بحر العلوم (٢/ ٥٢٨)
(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣٥٦/١٩) .
(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٤٢/٦)، ومعجم المناهي اللفظية (٣١٦).
(٥) الحجة في القراءات السبع(٢٠١)، والمحرر الوجيز (٢/ ٤٠٩)، والمقاصد الشافية (٦/ ٢٣٢) .
(٦) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١٦٩/١) .

و(أقبح به) و(ما أعلمه) و(أعلم به) ونحوه. وإن فقد التعجب أحد هذه الشروط فيتوصل إليه بـ(أشد) و(أشدد) ونحوه، غير أنّ هناك بعض الأفعال لا يصاغ منها التعجب مطلقًا كـ(مات، وفني، وعمي). فلا يقال فيها: ما أفناه، وما أموته من موت النفس لا القلب، ولا ما أعماه من عمى البصر لا القلب؛ وذلك لمانع لغوي وهو عدم قابلية صفة العمى والموت والفناء للمفاضلة؛ لأنها على حالة واحدة لا تختلف[١].

وشرط قابلية الصفة للزيادة والكثرة عند النحاة اعتبار تصوّر مطلق المفاضلة فيها دون اعتبار لحال الشخص المتعجب منه، نحو: ما أعلمه، وما أجهله، وما أحسنه، وما أقبحه ونحوها [٢]، إلا أنّ ابن عصفور خالف النحاة في ذلك وراعى المفاضلة في الصفة باعتبار حال الشخص المتعجب منه، فوسّع مفهوم الخلق الثابتة وأدخل فيها الحسن والقبح، والطول والقصر، والهوج والنوك، والحمق والشناعة، ونحو ذلك؛ لأنه اعتبر أنّ المتصف بهذه الصفات لا تتغير عنه صفاته، فهي لا تزيد ولا تنقص بحسب حال الشخص، وأنّ كل ما ورد عن العرب من التعجب منها فهو من الشاذ[٣]. يقول ابن عصفور:

"فأما الخِلَق الثابتة، فلا يجوز التعجب منها إلا ما شذ، وهو: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه، وما أنوكه، وما أشنعه"[٤]، ولم يتابعه أحد من النحاة ابن عصفور في مسألة توسيع مفهوم الخلق الثابتة ومنع التعجب من الحسن والقبح والطول والقصر ونحوها[٥] .

وما ذهب إليه ابن عصفور مرودو عند الشاطبي من جهة النقل والنظر. فأمّا من جهة النقل فلكثرة السماع عن العرب في التعجب من الحسن والقبح ونحوها فضلا عن تجويز سيبويه للتعجب منها[٦]، إلا أنّ استدلال الشاطبي بكثرة النقل في التعجب من الحسن والقبح يظهر أنها غير معتبرة عند ابن عصفور؛ إذ لو كانت معتبرة عنده لما قال بشذوذها. وأما من جهة النظر فيرى الشاطبي أنّ المفاضلة في الحسن والقبح تتفاوت بحسب المراحل الزمنية للشخص الواحد[٧] إلا أنّ ابن عصفور لا يُظن أنه ينازع في هذا الأمر، وإنما يُنازع في المفاضلة بحسب حال الشخص الواحد في مرحلته العمرية الآنية، وليس في كل مراحله وأطواره. فعليه تكون صفة الحسن أو القبح على فهم ابن عصفور غير قابلة للزيادة، لأنّها ثابتة وغير متغيرة في نفس المتعجب منه في مرحلته الحالية؛ وبناء على مراعاة اعتبار حال الشخص في

---

(١) ينظر: الكتاب (٩٧/٤)، ومعاني القرآن للفراء (١٢٨/٢)، والمقتضب (١٨١/٤)، والأصول في النحو (١٠٥/١)، وشرح التسهيل (٤٤/٣)، وارتشاف الضرب (٢٠٧٧/٤)، والتذييل والتكميل (٢٢٩/١٠)، والمقاصد الشافية (٤٥٨/٤).
(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٤٦٠/٤، ٤٧٣)
(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٤٧٢/٤)، وينظر مسألة مخالفته للنحاة: في ارتشاف الضرب (٢٠٧٧/٤).
(٤) شرح جمل الزجاجي (١/ ٥٨٨)
(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٤٧٢/٤)
(٦) السابق
(٧) المقاصد الشافية (٤٧٣/٤)

المفاضلة منع ابن عصفور أيضًا التعجب القياسي من صفات الله عز وجل؛ لمانع لغوي وهو عدم قابلية المفاضلة في صفات الله عز وجل؛ لأنها لا تزيد ولا تنقص، وما ورد عن العرب من التعجب منها فقليل، محمول على المجاز. يقول ابن عصفور:"لا يجوز التعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير، وإن وجد فقليل؛ ولذلك لم يجز التعجب من الله (تعالى) إلا قليلًا؛ لأنه لا نظير له. وإذا جاء فمجاز، ومشبَّه بما يجوز التعجب منه، ومن ذلك قول الشاعر:

ما أَقْدَرَ الله أن يُدْني على شحَطٍ   مِنْ دارُهُ الحزنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ"[١].

وتابع أبو حيان ابن عصفور في منع التعجب القياسي من صفات الله؛ للمانع اللغوي فيها وهو أنّ صفات الله لا تزيد ولا تنقص. يقول أبو حيان: "وأمَّا صفات الله تعالى فلا يجوز التعجب منها، لا يقال: (ما أَعْلَمَ الله!)؛ لأنَّ علمه تعالى لا يقبل الزيادة، وقالت العرب: (ما أَعْظَمَ الله وأجَلَّه!) وقال الشاعر:

ما أَقْدَرَ الله أن يُدْني على شحَطٍ   مِنْ دارُهُ الحزنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ

وتأوَّلَ النحويون قول العرب على وجوه"[٢]، يقول تاج الدين السبكي عن شيخه أبي حيان: "منع الشيخ أبو حيان أن يقال: (ما أعظم الله وما أحلم الله) ونحو ذلك.. احتجاجًا بأنّ معناه: شيء عظَّمه أو حلَّمه"[٣]،إلا أنّ المانع اللغوي عند أبي حيان قد أخذ منحىً شرعيًّا فيما تنوقل عنه وشاع من أنّه كتب فتوى شرعية بعدم جواز أن يقال: (ما أعظم الله وما أحلم الله)، وهذا يوحي بأنّ المانع عنده شرعي، مما جعل بعض أهل العلم يصدرون فتوى شرعية بجواز هذه العبارات، اشتُهرت بمسألة: (ما أعظم الله)[٤].

وكان ممن ردّ على أبي حيان هذه الفتوى السبكي وأبو زرعة بما حاصله أنّ المراد من التعجب بهذه الصيغة: (ما أعظم الله) أنّ الله في غاية العظمة؛ بدليل قوله تعالى: {أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ} [الكهف: ٢٦] أي: ما أبصره وما أسمعه، ولورود التعجب في حق الله في السنة الشريفة من دعائه صلى الله عليه وسلم: "ما أحلمك على من عصاك، وأقربك ممن دعاك، وأعطفك على من سألك" ولقول أبي بكر رضي الله عنه كما جاء في السيرة: "أي رب، ما أحلمك"، ولأنّه يجوز التعجب من صفات الله تعالى بمثل هذه العبارة (العظمة لله من رب)، وإن لم تكن بصيغة (ما أفعله وأفعل به)، فمعنى التعجب فيهما واحد، ولأنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين في (ما أعظم الله) إنما هو خلاف في تأويل معنى (شيء) على تقدير البصريين للتعجب بـ(شيء أعظم الله)،

---

(١) شرح جمل الزجاجي (١/ ٥٨٨)

(٢) التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٠)، وينظر: منهج السالك (١٣٢٣/٤)، وارتشاف الضرب (٢٠٨١/٤).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٩٣/٩).

(٤) ينظر: فتاوى السبكي (٣٢٠/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٩٣/٩)، وفتاوى العراقي أبي زرعة (١٧٠)، والإعلام بقواطع الإسلام (٢٥٩)

وليس خلافًا في صحة إطلاق هذا اللفظ، بل هم متفقون على صحة إطلاقه من غير استنكار. وإن كان المنع من استعمال هذه العبارة بسبب تقدير أهل العربية لصيغة التعجب بـ(شيء صيَّره كذا) فهو تقدير غير لازم ولا مطرد في حق الخالق؛ لأنّ أصل وضع اللفظ في اللغة (ما أعظم الله) للتعظيم فلا يمنع منه لأجل هذا التقدير، ولا تمشي ألفاظ الناس على دقائق أهل العربية التي لا دليل عليها، على أنه يمكن أن يقدّر بما يليق بالخالق تعالى وبما لا إنكار فيه بـ(شيء وصفه بذلك) وهو إما نفسه وإما من شاء من خلقه [١].

هذا وقد لمز أبو زرعة أبا حيان بسبب هذه الفتوى قائلا: "لا نعلم أحدًا من معتبري العلماء رضي الله تعالى عنهم منع إطلاق هذا اللفظ"[٢]، وكأنّ أبا حيان في نظر أبي زرعة ليس من معتبري العلماء!.

ويظهر بعد التأمل في كلام أبي حيان وما قاله عنه تلميذه تاج الدين السبكي وما تنوقل عنه من أنّه كتب فتوى شرعية بعدم جواز استعمال هذه العبارة (ما أعظم الله وما أحلم الله)، يظهر أنّ أبا حيان لا يمنع التعجب من صفات الله مطلقًا سواء أكان التعجب قياسيا أم سماعيا، وإنما يمنع التعجب الحقيقي منها؛ لأنّ صفاته سبحانه ثابتة، لا تزيد ولا تنقص. وهو بهذا لا يختلف عن النحاة الذين أوّلوا ما ورد عن العرب من التعجب من صفات الله بتفسيرات محمولة على التعجب المجازي؛ لذلك ذكر الأولون بأنّ الشاعر الذي قال: (ما أقدرَ الله) أنّه أعرابي يجهل صفات الله[٣]؛ إذ إنّ صفات الله لا يُتعجّب منها حقيقة، وفي ذلك يقول السمين وهو أحد تلامذة أبي حيان في قوله تعالى:{أَبْصِرْ بِهِ}: "صيغة تعجب بمعنى: (ما أبصرَه)، على سبيل المجاز، والهاءُ للهِ تعالى"[٤].

وعليه فيرى الباحث أنّه لا خلاف بين أبي حيان والنحاة وابن عصفور في منع التعجّب الحقيقي من صفات الله؛ للمانع اللغوي فيها لا للمانع الشرعي، لأنها لا تقبل الزيادة ولا النقص، فهي أكمل الصفات، فلا يتصور فيها خلاف ذلك، وعليه يجوز عندهم التعجب القياسي والسماعي منها على سبيل المجاز، وهذا يُفسّر خلافهم المشهور في تفسير (ما أعظم الله)[٥]؛ لذا ذكر الصبّان أنّ مطلق العلم والعظمة ونحوها من صفات الله، مما تقبل الزيادة، وإن لم يقبلها خصوص علم الله وكمال عظمته [٦].

وبناء على ذلك فلا يترجّح لدى الباحث أثر للمانع الشرعي على الحكم النحوي في التعجب من صفات الله تعالى.

---

(١) ينظر: فتاوى السبكي (٢/٣٢٠)، وفتاوى العراقي أبي زرعة (١٧٠).
(٢) فتاوى العراقي أبي زرعة (١٧٠).
(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٣١٨) .
(٤) الدر المصون (٧/٤٧١) .
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/٣٥٤)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٠٥، ١١٨) .
(٦) ينظر: حاشية الصبان (٣/ ٢٣)

المسألة الرابعة: تصغير الأسماء المعظمة.

من المعهود في العربية أنّ التصغير تغيير يلحق الأسماء المعربة؛ للدلالة على تحقير ما يتوهم عظمته كـ(رُجيل) لـ(رجل)، أو تقليل ما يتوهم تكثيره كـ(دريهمات) لـ(دراهم)، أو تقريب ما يتوهم بُعده كـ(قُبيل وبُعيد) لـ(قبل وبعد)[١]، إلا أنّ أسماء الله الحسنى وأسماء أنبيائه وملائكته وكتبه كما يرى الشاطبي يقتضي قياس العربية تصغيرها إلا أنّ ذلك لا يجوز لمانع شرعي[٢]، ولعل هذا المانع هو ما يلزم عنه تصغير هذه الألفاظ من الاحتقار من قدرها، ما يوجب الكفر. وأمّا ما ورد من هذه الأسماء مما ظاهره التصغير فليس بتصغير، كاسم الله (المهيمن) فهو نظير (مبيطر ومسيطر ومبيقر)[٣]. واسم نبي الله (شُعيب) فهو نظير (كُميت وجُميل)، فإنه مما نطقت به العرب على صورة التصغير ولم ترد تصغيره أبدًا[٤]. وقد نُسب إلى ابن قتيبة والمبرّد أنّ (المهيمن) من أسماء الله تصغير (مؤمن)؛ وأصله (مؤيمن)، فأُبدلت الهمزة هاء كـ(هرقت الماء وأرقته)[٥]، إلا أنّ المنقول عنهما ليس فيه ما يدل على أنهما يقولان بتصغير (ميهمن)[٦]، بل إنّ أبا العلاء المعري نقل إجماع الناس على عدم القول بتصغير (مهيمن)[٧]. فالهاء في (مهيمن) إذن إما أن تكون مبدلة من الهمزة وإما أن تكون أصلية.

ولعل الشاطبي ذهب إلى التعليل بالمانع الشرعي في تصغير الأسماء المعظمة أخذًا بما يوحي به كلام ابن عصفور من أنّ "أسماء الباري سبحانه، وأسماء الأنبياء صلوات الله عليهم وما جرى مجرى ذلك، لم يجز تصغير ذلك لأنه غض، لا يصدر إلا عن كافر، أو جاهل لما يلزم عنه"[٨] .

ويرى الباحث أنّ امتناع تصغير الأسماء المعظمة في الشرع ليس لقيام المانع الشرعي فيها بل لامتناع تحقق المانع اللغوي فيها؛ وهو أنّ من دلالات التصغير الشائعة فيه: (التحقير)، والنحاة يعبرون عن التصغير في جل كتبهم بـ(التحقير)[٩]، فكلّ معظّم لا يصغّر ولا يحقّر. وهذا الأمر من المسلمات عندهم في باب التصغير؛ لذا لم يُسمع عن العرب تصغير الأسامي المعظمة في الشرع ولا في غير الشرع كـ(ملك) ونحوه، وهذا يفسر احترازهم من

---

(١) ينظر: الكتاب (٤١٩/٣)، وشرح الكتاب (١٦٤/٤)، والبديع (١٥٨/٢)، وارتشاف الضرب (٣٠٥/١)، وتمهيد القواعد (٤٨٥٩/١٠)، والمقاصد الشافية (٢٦٣/٧)، والتصريح (٥٥٩/٢) .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٦٥/٤)

(٣) ينظر: المنصف (٨٤)، والبحر المحيط (٤٦٥/١٠) ، وارتشاف الضرب (٣٨٩/١) .

(٤) ينظر: الكتاب (٤٧٧/٣)، والبديع (١٨٣/٢)، وارتشاف الضرب (٣٨٩/١) .

(٥) ينظر: المحرر الوجيز (٢٠٠/٢)، والبحر المحيط (٢٨٣/٤)، والدر المصون (٢٨٨/٤)، وعمدة الحفاظ (٢٦٢/٤) .

(٦) ينظر :كلام ابن قتيبة في غريب القرآن (١١)، وكلام المبرد فيما نقله الزجاج والنحاس عنه في عدم تصغير أسماء الله في معاني القرآن وإعرابه (١٨٠/٢)،(١٥١/٥)، وإعراب القرآن (٢٦٨/٤)، ومعاني القرآن(٣١٨/٢) .

(٧) ينظر: رسالة الملائكة (٢٢٨) .

(٨) مثل المقرب (٢٦٢)، وينظر: تذكرة النحاة (٦٨٦) .

(٩) ينظر: الكتاب (٤٨١/٣)، والمقتضب (٢٤٩/٢)، والأصول (٤٢/٣)، وشرح الكتاب (٢٢٦/٤)، والتعليقة (١٢/٢)، والمنصف (٣٢١)، وشرح المفصل (٣٧٨/١)، وارتشاف الضرب (٣١٥/١)، والمقاصد الشافية (٢٦٨/٧) .

تصغير (مسجد) إلا إن كان اسم رجل[١]، وتصغير (نبيء) إلا إن كان لمدعي النبوة كمسيلمة[٢]، وتصغير (محمد) إلا إن لم يكن اسمًا للنبي محمد صلى الله عليه وسلم[٣].

فالقياس إذن لا يجيز تصغير الأسماء المعظمة مطلقًا خلافًا لما ذهب إليه لشاطبي من أنّ القياس يجيز تصغير الأسماء المعظمة لولا المانع الشرعي فيها !

فضلا عن أنّ الكوفيين أجازوا مجيء التصغير للدلالة على (التعظيم) [٤]، ومع ذلك لم يرد عنهم أنهم أجازوا تصغير الأسماء المعظمة في الشرع ولا في غيره. مما يدل على أنّ الأسماء المعظمة لا تدل باب التصغير أصلا.

وبناء على ذلك فلا يترجّح لدى الباحث أثر للمانع الشرعي في تصغير الأسماء المعظمة.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، وهي:

١. لم يعلل أكثر النحاة بالمانع الشرعي من القياس النحوي والصرفي.

٢. أوّل من صرّح بالتعليل بالمانع الشرعي في القياس النحوي والصرفي هو أبو إسحاق الشاطبي، وقد سُبق بإشارات وإيماءات عند أبي علي الفارسي كما في مسألة (تجرد حيث عن الظرفية)، وعند ابن الحاجب كما في مسألة (نداء أسماء الله تعالى بأيها وهذا).

٣. أوّل من أيد التعليل بالمانع الشرعي من المعاصرين هو د.إبراهيم الشمسان كما في مسألة تصرف الفعل "تبارك"، وإن دعا إلى دراسته دراسة علمية موسعة في مقالته "من أثر العقائد في بناء القواعد"، كما جاء ذلك في مقدمة البحث.

٤. المسائل التي وقف عليها الباحث في المانع الشرعي من القياس النحوي والصرفي هي تسع مسائل، منها خمس في النحو، وأربع في الصرف.

٥. أثبت البحث أن المانع الشرعي ليس مؤثرًا على إطلاقه في التقعيد النحوي، وإنما في مسائل معدودة لا تؤثر في أصل القاعدة.

٦. لم يستقم للباحث أثر المانع الشرعي في المسائل الآتية:

أ- مسألة إضافة "لبيّ" إلى الاسم الظاهر

ب- مسألة نصب "كلَّ" في قوله تعالى: {إنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدر}

ج- مسألة تجرّد "حيثُ" عن الظرفية في قوله تعالى:{الله أعلم حيثُ يجعل رسالته}

د- مسألة تثنية أسماء الله تعالى وجمعها

هـ- مسألة تصرّف الفعل "تبارك"

([١]) ينظر: الكتاب (٤٣٣/٣)، والمقتضب (٢٨٦/٢)،و شرح الكتاب (٤٩٧/٣)، والتعليقة (٢٠/٣) .

([٢]) ينظر: الكتاب (٤٦٠/٣) .

([٣]) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (٣٦/١).

([٤]) ينظر: شرح الكتاب (١٦٤/٤)، والبديع (١٥٨/٢)، وارتشاف الضرب (٣٠٥/١).

و- مسألة التعجب من صفات الله تعالى

ز- مسألة تصغير الأسماء المعظمة .

وذلك كما ذُكر بالتفصيل في ثنايا البحث.

٧. المسائل التي تجلى فيها أثر صحة التعليل بالمانع الشرعي في القياس النحوي والصرفي هي:

أ- مسألة نداء الاسم الشريف (الله) و(الرحمن) بـ"أيها" و"هذا" .

ب- مسألة العطف بالواو في (وأرجلكم).

فهرس المصادر والمراجع

- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة ، للدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف ، دار التدمرية ، الرياض، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨.

- الأجنبي في النحو العربي، للدكتور أمين عبيد جيجان، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد٢٠، نيسان، ٢٠١٥م.

- إجماع الإئمة الأربعة واختلافهم، للوزير يحيى بن محمد بن هبيرة، تحقيق محمد حسين الأزهري، دار العلا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠-٢٠٠٩م.

- البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق:وداد القاضي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق محمد علي النجار، الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق: رجب عثمان محمد ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق: د. فخر صالح قدار ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

- الاسم الكريم الأعظم "الله" جل جلاله اشتقاقه وخصائصه النحوية والصرفية واللغوية، للدكتور عبد الله بن محمد بن جا ر الله النغيمشي، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، المجلد(٤)، العدد(١)، أبريل، ٢٠١٩م.

- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ.

- الإعلام بقواطع الإسلام، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق محمد عواد العواد، دار التقوى، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح قدارة ، عمان : دار عمار ، بيروت: دار الجيل ، ١٤٠٩ هـ.

- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، تحقيق: د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق.

- أنوار البروق في أنواء الفرو، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس الشهير بالقرافي، عالم الكتب.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية، بيروت.

- بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي، تحقيق د.محمود مطرجي، دار الفكر ، بيروت.

- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ،، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ .

- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير، تحقيق : د.صالح حسين العايد ود.فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفي السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق ودراسة: د. محمد بن مختار اللوحي، ود. محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ٢٠٠٠م، الأجزاء (١-٥)، وطبعة كنوز إشبيليا، الرياض، الأجزاء (٦-١٣).

- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، شرح وتحقيق أ. د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش،تحقيق: دعلى محمد فاخر وآخرين، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ ،١٩٨٠م.

- جامع البيان في تأويل القرآن ، لأبي جعفر الطبري محمد بن جرير الآملي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لأبي عبد الله محمد الأزدي الميورقي الحَمِيدي، المحقق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م .

- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م

- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.

- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي ، مراجعة وتدقيق: عبدالعزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- حيث في اللغة العربية، للدكتور ليث قهير الهيتي، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد(١)، ٢٠٠٤م.

- الخصائص اللغوية للفظ الجلالة، للدكتور محمد إبراهيم محمد عبد الله، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٣٥-٢٠١٤م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ.

- دروس في علم الصرف، للدكتور إبراهيم الشمسان، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

- دقائق التفسير الجامع لتفسير، لابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني، تحقيق د.محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

- ذيل طبقات الحنابلة ، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، دار الآفاق الجديدة، بيروت .

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، المكتب الإسلامي، بيروت.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة،بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

- السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٠هـ.

- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- اشتقاق أسماء الله لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د.محمد علي الريح، وراجعه:د.طه عبد الرؤوف ط١،مكتبة الكليات الأزهرية و دار الفكر، القاهرة،١٩٧٤م.

- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ، دار هجر ، مصر ، ١٤١٠هـ.

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦.

- شرح شذور الذهب لأبن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٩٢م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

- شرح المفصّل، لموفّق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية.

- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

- الصحاح، المسمى: تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد

الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م

– صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ–٢٠٠٢ م.

– ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، للدكتور قاسم محمد صالح، المجلة الأردنية في اللغة العربية، المجلد(٣)، العدد(٢)، ربيع الأول١٤٢٨هـ–نيسان٢٠٠٧م.

– طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

– علوم الحديث ومصطلحه، للدكتور صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشر، ١٩٨٤م.

– غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .

– فتاوى السبكي، لتقي الدين السبكي، بيروت، دار المعرفة .

– فتاوى العراقي، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق حمزة أحمد محمد فرحان، الأردن، عمّان، دار الفتح، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.

– الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د. عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

– فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، عبد العلي بن محمد الأنصاري (ت ١٢٢٥ هـ)، دار الفكر، دون تاريخ نشر

– كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م .

– كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى.

– الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

– كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، تحقيق د.محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

– لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت .

– اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

- مباحث التفسير لابن المظفَّر (وهو استدركات وتعليقات على تفسير الكشف والبيان للثعلبي)، لأبي العباس أحمد بن محمد المظفر الرازيّ الحنفي، تحقيق حاتم القرشي، كنوز إشبيليا – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .

- المبهمات وخصائصها في النحو العربي، للدكتورة منيرة محمود الحمد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٢٣)، رجب، ١٤١٩هـ .

- مُثُل المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧-٢٠٠٦م.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.

- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.

- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق : عبدالسلام هارون، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية.

- المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.

- مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمعها ورتبها: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، وزارة الأوقاف المصرية ، مصر ، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعةالأولى ، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م

- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الفكر – بيروت.

- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ .

- المسائل البصريات، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرين، وإشراف د عبد الله بن عبد

المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد، تحقيق: د حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.

- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ .

- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ

- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار البشير ودار الأمل الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٩٨٠م.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب ، ١٤٠٨هـ.

- معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م.

- معنى لا إله إلا الله، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي،تحقيق علي محيي الدين علي القرة راغي، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري، تحقيق: د مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

- المفاتيح في شرح المصابيح، للحسين بن محمود بن الحسن، المشهورُ بالمُظْهِري تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .

- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د.علي بو ملحم ، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق محيي الدين ديب ميستو وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، لطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، د.عياد بن عيد

الثبيتي ، د. محمد إبراهيم البنّا ، د. عبد المجيد قطامش ، د. سليمان بن إبراهيم العايد ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

– المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م .

– المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

– المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

– من أثر العقائد في بناء القواعد، أ.د. إبراهيم الشمسان، مقالة في صحيفة الجزيرة بتاريخ١/٩/١٤٣٨هـ.

– المنصف شرح التصريف للمازني، لأبي الفتح بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

– منظومة أصول الفقه وقواعده، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ .

– منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، لأبي حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق: أ.د.شريف النجار ود.يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

– الموافقات، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ–. ١٩٩٧م.

– موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م

– نتائج الفكر في النّحو، للسّهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م

– النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر.

Legitimate Impediment of Syntactic and Morphological Measurement

Ahmed Mohamed Yahya AlZahrani

Abstract. this research addresses "The legitimate Impediment of Syntactic and Morphological Measurement". It aims to argue the impact of the legitimate impediment in syntactical and morphological rules after the investigation of the grammarians' attitudes towards it. This study relies on inductive, descriptive, and analytic approach. In general, this research found that the most grammarians did not justify the legitimate impediment of syntactical and morphological measurement. However, the first one who justified it was Abu Ishaq Al Shatibi, even if it was preceded by signals and hints of Abi Ali Al Farisi and Ibn Al Hajeb.
The research proved that the legitimate impediment did not affect its release in syntactic positioning, just in limited issues that did not influence the origin of the rule. However, the issues which the impact of justification validity revealed the legitimate impediment in syntactical and morphological measurement was the issue of calling the Nobel name (Allah) and (Al Rahman) by hey (Ayoha) or this (Hatha) and the matter of use the conjunction 'and' (Waw) in "and your feet", (warjulakum .(Keywords: impediment- legitimate- measurement - syntax- morphology